محمد بن عواد الأحمدي

الصحافة والهيئة

حقائق ومراجعات

الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
GENERAL PRESIDENCY OF THE PROMOTION OF VIRTUE AND THE PREVENTION OF VICES



الصحافة والهيئة

حقائق ومراجعات

محمد بن عواد الأحمدي

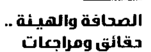
ح دار غيناء للنشر، ١٤٣٠هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الأحمدي، محمد عواد
الصحافة والهيئة: حقائق ومراجعات/محمد عواد الأحمدي،
الرياض، ١٤٣٠هـ.
١١٣ص؛ ٨٥, ١٤×٢١سم
ردمك: ٢-٩-٤-٩٨٠٤-٩٩٦٠-٩٧٨
١- الصحافة السعودية - نقد ٢- السعودية، الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. أ. العنوان
ديوي ٠٧١, ٩٥٣١ ١٤٣٠/٣٧٨٠
رقم الإيداع: ١٤٣٠/٣٧٨٠
ردمك: ٢-٩-٤-٩٨٠٤-٩٩٦٠-٩٧٨



الرياض ت: ٢٢٩٥١١٩ ف: ٢٢٩٥٠١٩
ghainaabook@hotmail.com
www.ghainaa.net

الطبعة الأولى
١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المحتويات

(٤)



المقدمة

شهدت الساحة الثقافية في المملكة مؤخراً مجموعة من التغيرات المختلفة؛ نتيجةً لعوامل داخلية وخارجية كان لها تأثيرها الواضح على المشهد الثقافي بشكل عام. ومن أبرز هذه التغيرات: تعزيز التوجه لتطوير حقوق الإنسان في المملكة، وإيجاد تطبيقات تنظيمية تواكب حركة الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإعلامي، خصوصاً ما يتعلق بحرية الصحافة، وحرية الرأي؛ انطلاقاً من المفهوم الشرعي في أن لكل إنسان الحق في التعبير عن رأيه.

تنوع تلك التغيرات، وكثرة تداعياتها، واتساع دائرة تأثيرها، وعنصر المفاجأة الذي تميزت به... كل ذلك يستدعي من المهتمين والمتابعين في المجتمع مزيداً من التأمل في هذه التحولات، وحجم تأثيرها على الصعيد الفكري والثقافي



والاجتماعي، والعوامل المؤثرة فيها، وأبعادها وخلفياتها، مع ضرورة النظرة الكلية والعامة لمفردات تلك التحولات والتغيرات؛ التي تضع كل مفردة أو قضية في إطارها العام؛ وذلك للخروج برؤية شمولية؛ تلم شعث الموضوع، وتسهل النظر إلى كل مفردة من مفرداته ضمن سياقها العام، وتعطي تصوراً موضوعياً أقرب الى الواقع.

والمؤسف أن نظرة كثيرٍ منا للمستجدات التي حولنا هي نظرة جزئية، تنظر للقضايا والأحداث ضمن إطارها الجزئي، وتغفل فيها عن ضم أجزاء الصورة إلى بعضها البعض، ولا تراعي السياق العام لهذه القضية أو تلك، والعوامل المؤثرة فيها، وهذا له تأثيره على جودة أحكامنا وآرائنا تجاه المستجدات والمتغيرات.

ومن القضايا الشائكة والمثيرة للجدل في الوسط الثقافي في المملكة خلال هذه الفترة؛ موقف الصحافة المحلية من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهي قضية تحتاج إلى مراجعة موضوعية شاملة، تستقرئ الواقع بتجرد وحيادية، وتنظر بتأن في كافة المؤثرات المحيطة



بالقضية لمعرفة مدى تأثير كل منها.

ومن هذا المنطلق كانت هذه المراجعة النقدية لموقف الصحف المحلية من قضايا هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، التي حللت فيها أجزاءً من الأخبار الصحفية المنشورة عن الهيئة، وعرضت لجملة من الشواهد الواقعية على قصور المعالجة الصحفية لقضايا الهيئة، وتأملت في العوامل والأسباب الفكرية والمهنية التي ساهمت في هذا القصور.

وما شجعني على اختيار هذا الموضوع ما أثارته طبيعة تلك التعاملات الإعلامية لدى المتابعين من علامات استفهام وتعجب، الأمر الذي دفع كثيراً من المهتمين بالشؤون الثقافية والإعلامية على المستوى المحلي أن يبدوا استغرابهم من ذلك.

وهذه المراجعة النقدية تعبر عن وجهة نظر أرى أن لها من الشواهد والدلائل ما يؤكدها، حاولت خلالها الوصول إلى نتائج أكثر موضوعية، مبنية على معطيات صحيحة، تجعلنا نفهم الموضوع بشكل أفضل، وبصورة أقرب للحقيقة.



وقد استمرت متابعاتي الإعلامية لتعاملات الصحافة مع قضايا الهيئة قرابة ثلاث سنوات، قرأت فيها جل ما كُتب في الصحف المحلية في تلك الفترة عن الهيئة سلباً أو إيجاباً، والتقيت خلالها مع عدد من المسؤولين في المؤسسات الصحفية، وعددٍ من العاملين في الوسط الإعلامي من أطيافٍ متعددة، ودارت بيننا نقاشات مختلفة حول هذا الموضوع ساهمت في تصور أفضل لطبيعة الموقف، وفهم أعمق لخلفياته وأبعاده، كما ساهمت تلك المناقشات في الاطلاع عن قرب على طريقة التفكير في الأوساط الإعلامية تجاه قضايا هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

المؤلف

رجب ١٤٢٩هـ

mohmd1430@gmail.com

(١)

رؤية نقدية للمعالجة الصحفية

تشترط أدبيات الإعلام في المواد الإخبارية عموماً أن تكون موادّ موضوعيةً، مبنية على وقائع صحيحةٍ، دقيقةٍ في تفاصيلها، وحياديةٍ في أسلوب طرحها بحيث لا تنحاز لجهة أو شخص أو رأي على حساب غيره، ولا تُخضع أو تُلوى لخدمة أهداف أو سياسات معينة، مع ضرورة عدم خلط الخبر برأي الصحفي أو الصحيفة؛ حتى لو كان ذلك بمجرد وضع علامة تعجب أو استفهام حول جزئية في الخبر؛ تشير إلى وجهة نظر معينة تجاهها؛ فموضع التعبير عن الرأي وإبداء وجهات النظر حيال الأحداث والوقائع، سواء للصحيفة أو للصحفيين، هو في مقالات الرأي سواء الافتتاحية منها أو النقدية أو التحليلية أو غيرها من أنواع المقالات الصحفية.

والواجب أن تُنقل المعلومة ويُصور الحدث بدقة وضمن



سياقه العام كما هو في الواقع تماماً، ومن دون زيادة أو مبالغة أو حذف أو إيجاز مخل بمضمون المادة الخبرية، مع أهمية تحري الدقة حتى في اختيار الألفاظ المعبرة عن الخبر بحيث تدل على المعاني الدقيقة التي تقصدها [1].

هذه جملة من الاشتراطات المهنية الواجبة في المواد الإخبارية بشكل عام، سواء التلفزيونية أو الإذاعية أو الصحفية، ولا يسوغ بحال أن يخلو منها الخبر أياً كان شكله أو نوعه.

وقد نصت السياسة الإعلامية للمملكة في مادتها الخامسة والعشرين على أهمية تحري الموضوعية في عرض الحقائق؛ حيث جاء فيها « يعتمد الإعلام السعودي على الموضوعية في عرض الحقائق، والبعد عن المبالغات والمهاترات، ويقدر بعمق شرف الكلمة ووجوب صيانتها من العبث، ويترفع عن كل ما من شأنه أن يثير الضغائن، ويوقظ

---

(١) انظر «فنون التحرير الصحفي» للدكتورة نعمات أحمد عثمان ص٢١-٢٢؛ و«التحرير الصحفي في عصر المعلومات.. الخبر الصحفي» للدكتور حسن نصر والدكتورة سناء عبدالرحمن ص٦٣/ ٧٢؛ و«الخبر الصحفي في منهج الإعلام الإسلامي» رسالة ماجستير لعبدالله بدران ص ٢٣١-٢٣٩، دار المكتبي - دمشق، الطبعة الأولى.



الفتن والأحقاد».[1]

كما اشترطت المادة التاسعة من نظام المطبوعات والنشر في الفقرة الثامنة منه عند إجازة المطبوعة: «أن تلتزم بالنقد الموضوعي البناء الهادف إلى المصلحة العامة؛ والمستند إلى وقائع وشواهد صحيحة»[2].

كما أكد ميثاق الشرف الإعلامي العربي بتونس عام١٩٧٧م على ذلك في مادته الثانية، حيث يقول: «يلتزم الإعلاميون العرب بالصدق والموضوعية في نشر الأنباء والتعليقات... ويعتبر الافتراء أو الاتهام دون دليل من الأخطاء الجسيمة التي تتعارض مع أخلاقيات مهنة الإعلام، ويلتزم الإعلاميون بتكذيب أو تصويب الأنباء التي يثبت عدم صحتها»[3].

---

(١) صدرت بقرار من مجلس الوزراء رقم ١٦٩ وتاريخ ١٤٠٢/١/٢هـ، انظر: «وسائل الإعلام السعودية والعالمية..النشأة والتطور»، للدكتور محمد فريد محمود عزت، دار الشروق - جدة، الطبعة الأولى، ص ٥٥٦-٥٧٢.

(٢) صدر النظام بالمرسوم الملكي رقم م/٣٢ وتاريخ ١٤٢١/٩/٣هـ بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم ٢١١ وتاريخ ١٤٢١/٩/١هـ.

(٣) راجع مواد الميثاق في «الاعلام...مفاهيم» للدكتور علي النجعي ص ١٨٥-١٨٧، الطبعة الثانية.

وفي الميثاق الإذاعي العربي بالأردن عام ١٩٧٠م وفي المحور الخامس جاء ما نصه: «تُنشر الأخبار والمعلومات المطابقة للحقيقة، وتتوخى الدقة في اختيار مصادرها، وأن تكون عادلة غير متحيزة»[١].

ومن خلال الاطلاع على عدد من المواد الإخبارية المتعلقة بهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المدة السابقة، والتحليل لمضامينها المختلفة؛ يمكن التعليق عليها من خلال الآتي:

هناك اهتمام نسبي أفضل من السابق في نشر جهود هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتوعية القارئ بها، فلا تكاد تخلو الصحف بشكل شبه يومي من خبر يبين شيئاً من إنجازات الهيئة، وهذا متغير إيجابي مهم.

ولكن تغطية هذا النوع من الأخبار والاهتمام الصحفي به أقل بكثير من الاهتمام بالأخبار المتعلقة بما يشاع من أخطاء أعضاء الهيئة، فقد اطلعت على سبيل المثال على أخبارٍ لقضايا مثيرةٍ وذات خطورةٍ بالغةٍ على المجتمع، قام

(١) المرجع السابق، ص٢٠٣.



بضبطها رجال الهيئة.. بعض تلك الأخبار عن عصابات منظمة تقوم بتصنيع وترويج الخمور والمسكرات بكميات هائلة تصل أحياناً إلى عشرات الأطنان [1] وبمبالغ كبيرة تتجاوز نصف مليون ريال[2]، والبعض الآخر عن أوكار ترويج للرذيلة، وتشيعها في أوساط المراهقين عبر نسخ وبيع الأفلام الإباحية بكميات مخيفة [3] وبأسعار زهيدة[4]، وأخبار أخرى عن شباب يستدرجون الفتيات الغافلات ويبتزونهن [5]، وغير ذلك كثير.

(١) انظر مثلاً خبر «ضبط اثنين طن من العرق المسكر بخالدية الخميس» في صحيفة عكاظ ١٤٢٨/٦/٢٣هـ، وخبر «ضبط ١٤٥ ألف لتر خمر بالعوامية» في صحيفة اليوم عدد ١٢٢١٩.

(٢) انظر صحيفة عكاظ في ١٤٢٨/٥/٢٢هـ تحت عنوان «إفشال ترويج ويسكي بنصف مليون ريال في جدة»، وصحيفة الوطن في ١٤٢٨/٥/٢٦هـ تحت عنوان «هيئة الدمام تضبط وتتلف شحنة خمور تحوي ١٣٠٠ قارورة».

(٣) انظر صحيفة الاقتصادية في ١٤٢٧/١٠/١٧هـ، حيث نشرت خبراً عن ضبط أعضاء الهيئة لأحد أوكار الفساد بعنوان « ١٥ ألف شريط إباحي في شقة القطيف»،وصحيفة الرياض في ١٤٢٩/٦/٥هـ، العدد ١٤٥٩٥ بعنوان «هيئة الأمر بجدة تضبط ٢١٠٠٠ ألف أسطوانة مدمجة لأفلام إباحية».

(٤) صحيفة المدينة ١٤٢٧/٦/١٦هـ بعنوان «هيئة المدينة تقبض على وافد يروج موادّ إباحية بين المراهقين».

(٥) انظر صحيفة الرياض في ١٤٢٩/٥/٢٩هـ بعنوان «٣٠ قضية ابتزاز استقبلتها هيئة بريدة هذا العام»، وصحيفة الوطن في ١٤٢٨/٧/٢هـ بعنوان «هيئة الخبر تضبط شاباً هدد فتاة بنشر صورها».

اللافت للنظر أن هذه الأخبار ومثلها كثير مما يبين مقدار الجهد الذي يبذله أعضاء الهيئة في الميدان، وحجم الثمرة التي يجنيها المجتمع من عملهم لا تحظى بالاهتمام الذي تحظى به أخبار الأخطاء التي يُقال أنها وقعت من أعضاء الهيئة؛ وحينئذٍ يحق لنا أن نتساءل: أين تلك المساحات الكبيرة التي كانت تنشر عليها بشكل موسع بعض التصرفات الفردية لبعض منسوبي الهيئة حتى قبل ثبوتها؟ لماذا لا تنال هذه القضايا مساحات مقاربة لتلك؟ أين ذلك الجهد في متابعة تفاصيل تلك الأخطاء؟ وأين ذلك الاندفاع من جميع الصحف لتغطية أحداثها ؟ لماذا لا توجه مثل تلك الجهود لمعرفة خلفيات تلك الجرائم، وأبعادها، وحجم خطورتها على المجتمع، والعقوبات الصادرة بحق المتورطين فيها، وآليات التعاون المشترك بين المواطن والهيئة لتعزيز تلك الجهود، ومضاعفة آثارها الحسنة على المجتمع؟! لماذا لا نجد الصحف تتسابق لنشر تلك الأخبار والاهتمام بها كما تتسابق إلى البحث عن أخطاء رجال الهيئة ونشرها ومتابعتها؟ أم إنها الازدواجية في المعايير



والكيل بمكيالين، كما أشار إلى ذلك الرئيس العام السابق لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الشيخ إبراهيم الغيث في أحد لقاءاته الصحفية[1].

في أحيانٍ قليلةٍ تقوم الصحف بإبراز جهود الهيئة إبرازاً نسبياً، متى ما توافر فيها عنصر الغرابة والإثارة، وذلك للحصول على مزيد من المبيعات، ولإرضاء المتعاطفين مع الهيئة، وإحداث نوع من التوازن والموضوعية الشكلية!! ومن أمثلة ذلك ما نشرته صحيفة الحياة[2] في صفحتها الأولى تحت عنوان «هيئة الأمر بالمعروف تتصالح مع البلوتوث بعد طول خصام»، ويتحدث الخبر عن مشروع توجيهي تقني نفذته هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في أحد الأسواق الشهيرة بمدينة الرياض، وكذلك ما نشرته صحيفة الوطن[3] في صفحتها الأولى تحت عنوان «هيئة الخبر تنقذ فتاة عربية مقيمة في أمريكا من ابتزاز مقيم»،

(١) صحيفة الوطن في ١١/٤/١٤٢٩هـ، عدد ٢٧٥٧.
(٢) صحيفة الحياة في ٢٩/٨/١٤٢٨هـ، العدد ١٦٢٣٠.
(٣) الوطن في ٨/٨/١٤٢٨هـ العدد ٢٥١٧.

وما نشرته الصحيفة نفسها[1] على مساحة كبيرة تقارب ربع صفحة داخلية تحت عنوان «الأمر بالمعروف تحذر من ألعاب ورقية تصور ملائكة الجنة والنار في شخصيات كرتونية»، وكذلك ما نشرته صحيفة المدينة[2] على مساحة تقارب ربع صفحة وأشارت إليه في الصفحة الأولى تحت عنوان « إبطال مفعولها سيسهم في شفاء ٥٠ مسحوراً بينبع .. الكشف عن ١٩ عملاً سحرياً ملفوفة في سكاكين بمقبرتين في ينبع»، وتابعته في اليوم الذي يليه[3] بخبر أخذ مساحة أكبر تحت عنوان «هيئة الأمر بالمعروف تحبط سحر المقبرتين المهجورتين بينبع».

ولعل القارئ يلحظ أن الجامع بين جميع تلك الأخبار كلها هو الإثارة والغرابة اللافتة، اللتان يترتب عليهما زيادة في نسبة المبيعات، وذلك ما دفع هذه الصحف إلى إبراز تلك الأخبار والعناية بها.

- تحظى الأخبار المتعلقة بأخطاء أعضاء الهيئة -

---

(١) الوطن في ١/٧/١٤٢٨هـ، العدد ٢٤٨٠.

(٢) المدينة في ١٤/١١/١٤٢٨هـ، العدد ١٦٢٨٦.

(٣) المدينة ١٥/١١/١٤٢٨هـ، العدد ١٦٢٨٧.



سواء الثابت منها أو المشتبه به - باهتمام مبالغ فيه من الصحف؛ وتُعطى زخماً إعلامياً مضاعفاً، حتى لو كانت في طور الاشتباه، وذلك باستخدام عوامل الإبراز المختلفة؛ كنشر جزء من الخبر في الصفحة الأولى، أو الإشارة إليه فيها بعناوين رئيسية، وبلون بارز، وبخط عريض، ومنحه مساحات كبيرة في النشر، وتدعيمه بالصور، حتى لو كان ذلك الخبر بسيطاً في ذاته، كالخبر الذي نشرته صحيفة عكاظ [1] حول حدوث اصطدام عرضي بين دورية الهيئة بالمدينة وسيارة أحد الشباب أثناء رجوع الدورية إلى الخلف في أحد الشوارع الداخلية. ومع أن الحادث حسب مشاهدتي الشخصية كان بسيطاً [2]، لكن الصحيفة مع ذلك قامت بتصعيده وتضخيمه، فأشارت إليه في الصفحة الأولى بشكل بارز جداً مع صورة كبيرة لقائد السيارة أثناء مراجعته للمستشفى، ونشرت باقي تفاصيله في الصفحة الداخلية المخصصة لأخبار الحوادث تحت عنوان مثير:

(١) عكاظ في ٢١/٥/١٤٢٨هـ.
(٢) وقفت شخصياً على الحادث.

«جيمس الهيئة يعكس السير ويصيب شاباً ويهشم سيارته»، وقامت بمتابعته في عدد آخر[1].

وفي حادثة الخليل بالمدينة [2] استخدمت الصحافة عوامل الإبراز بشكل احترافي جعل من الحادثة قضية رأي عام، تحدثت عنها وسائل الإعلام الداخلية والخارجية، فقد تصدرت أخبار الحادثة الصفحات الأولى للصحف طيلة الأشهر الثلاثة التي أعقبت وقوع الحادثة، وبعناوين بارزة وبالخط الأحمر العريض على طول الصفحة الأولى، وبمساحات نشر كبيرة وصلت إلى نصف صفحة، وفي مواقع بارزة أعلى الصفحة، مع استخدام مثير للصورة.

فعلى سبيل المثال، قامت صحيفة المدينة بتغطية هذه الحادثة بعدة أخبار تفننت من خلالها في إبراز الحادثة وجذب القراء لها؛ فنشرت في أول يوم تغطية موسعة عن الحادثة، شملت ستة أخبار، خُصص لها نصف صفحة، مدعمة بأربع صور معبرة، وكان عنوانها الرئيسي: «وفاة

---

(١) صحيفة عكاظ في ٢٤/٥/١٤٢٨هـ.

(٢) انظر المحور الثاني من الكتاب.



رجلين وامرأتين في حادث مروع على طريق الخليل بالمدينة.. والمرور يؤكد أن السيارة المبلغ عنها تابعة للهيئة».[1] وفي اليوم الذي يليه نشرت الصحيفة في الصفحة الأولى خبراً آخر عن الحادثة، وأشارت إليه بعنوان رئيسي في أعلى الصفحة الأولى، وباللون الأحمر، وبعرض الصفحة.. «التحقيقات الأولية في قضية الخليل تثبت تورط أفراد الهيئة»، وخصصت له ربع صفحة داخلية، مدعمة بصورة كبيرة [2]، وفي اليوم التالي نشرت الصحيفة تغطية أخرى على نصف صفحة داخلية، مدعمة بخمس صور تحتوي على ستة أخبار مختلفة عن الحادثة، وعلاقة الهيئة بها، وأشارت له بعنوان عريض في أعلى الصفحة الأولى، يمتد بعضها، بلون أحمر..«اعتراف أحد رجال الهيئة يغير مسار تحقيقات قضية الخليل» [3]. وبعد فترة نشرت الصحيفة تغطية أخرى على ربع صفحة داخلية، مدعمة بصورة كبيرة للحادثة، وأشير له بعنوان رئيسي عريض، وبلون أحمر،

(١) صحيفة المدينة في ١٤٢٩/٣/٢٤هـ، العدد ١٦٤١٤.
(٢) صحيفة المدينة في ١٤٢٩/٣/٢٥هـ، العدد ١٦٤١٥.
(٣) صحيفة المدينة في ١٤٢٩/٣/٢٦هـ، العدد ١٦٤١٦

وفي أعلى الصفحة الأولى، ويمتد بعرضها..«بعد اعتراف أعضاء الهيئة بالمطاردة..انتهاء التحقيق في قضية الخليل وتحويلها للمحكمة العامة السبت» (١).

هذه الحادثة وغيرها من الحوادث المشابهة تؤكد أن تصعيد أخبار الهيئة يحظى بأهمية المتابعة والتقصي ودوام النشر عبر الأشكال الصحفية المختلفة، كما أن التركيز على الأخبار، وإبرازها من خلال العوامل المختلفة، والعناية بها ... كل ذلك يوحي للجمهور المتلقي بشكل غير مباشر حسب «نظرية ترتيب الأولويات» (٢) أن هذه الأخبار لها من الأهمية ما يجعلها حاضرة باستمرار أو بكثرة في وسائل الإعلام، ويشعره أن أهميتها بحسب حجم اهتمام وسائل الإعلام بها، وبمقدار التغطية الإعلامية لأحداثها، وذلك يؤدي إلى أن تصبح أولويات اهتمامات وسائل الإعلام هي ذاتها أولويات اهتمامات الجمهور.(٣)

---

(١) صحيفة المدينة في ١٤٢٩/٤/٢٤هـ، العدد ١٦٤٤٣.

(٢) وهي إحدى النظريات التي تفسر كيفية تأثير وسائل الاعلام على المتلقي.

(٣) وهذا يفسر ويوضح كيف استطاعت الصحافة أن تجعل القارئ يحرص على متابعة التغطيات الصحفية المتعلقة بأخطاء الهيئة.

وإبـراز وسـائل الإعـلام وتركيزها على قضايا محددة وأشخاص معينين لا يؤديان فقط إلى تضخيم تلك القضايا على حساب قضايا أهـم من تلك التي عرضتها وسائل الإعلام، ولا أولئك الأفراد الذين هم أقل أهمية من الذين تجاهلتهم وسائل الاعـلام، بل إن لذلك آثـاراً بعيدة على الوعي العام بقضايا الأمة الهامة، وهذا أحد أوجه التأثير التراكمي بعيد المدى لوسائل الإعلام.

لذلك ولغيره؛ تكتسب وسائل الإعلام الحديثة أهمية كبرى في التأثير على الجماهير، وترتيب اهتماماتهم، وتحديد القضايا التي تستحق أن يكون لها الأولوية والصـدارة في ذلـك، فالجماهير لا تتعرف فقط على القضايا المتعلقة بـأفـراد المجتمع مـن خـلال وسائل الإعلام، بل إنها أيضاً تستطيع أن تحدد أي هذه القضايا أهم من غيرها[1].

---

(١) انظر «نظريات التأثير الإعلامي» للدكتور محمد البشر، دار غيناء للنشر ص ٦٨-٧٢، و«مقدمة في الاتصال السياسي» للمؤلف نفسه، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ص ٣٥-٣٦، و«كيف تؤثر وسائل الاعلام..دراسة في النظريات والأساليب» للدكتور محمد الحضيف، مكتبة العبيكان ص٢٣-٢٤.

لاحظت أن الصحف في أخبار الأخطاء تقوم بتقصي كافة تفاصيل الحوادث؛ المهمة منها وغير المهمة؛ عبر سلسلة من المتابعات الصحفية، التي تعيد وتكرر في كل خبر منها موجز الخطأ الواقع، مما يجعل الخطأ حاضراً باستمرار في ذهن القارئ، ويسهم في مضاعفة شرائح المطلعين على الخبر، وأحياناً لا تحتوي المتابعة الصحفية على معلومة جديدة ذات أهمية؛ تستدعي تخصيص خبر لها. وقد أخبرني أحد الأصدقاء - يعمل مسؤولاً في إحدى الصحف المحلية - أنهم في مثل هذه الحالات يطلبون من المراسل في موقع الحدث تغطيات مستمرة عن الواقعة حتى تنتهي كافة الإجراءات، حيث إن مثل هذه الموضوعات - على حد تعبيره - تعد مواد صحفية مقروءة لدى الرأي العام، ولها تأثير إيجابي على مبيعات الصحف!!

ولذلك شواهد كثيرة، فبنظرة سريعة على الأخبار المتعلقة بأخطاء أعضاء الهيئة التي نشرتها الصحف، لاسيما ما نُشر خلال العام ٢٠٠٨م - كما في حادثة وفاة المواطن

الحريصي بالرياض-[1]، التي استمر النشر الصحفي فيها لأكثر من عام!! [2] مع أن التهمة طول هذه الفترة لم تثبت قضائياً على أعضاء الهيئة، بل إن الحكم الأولي للمحكمة العامة بالرياض برأ أعضاء الهيئة من تهمة القتل[3]، أو في حادثة «وفاة البلوي» بتبوك[4] التي دام النشر الصحفي عنها مدة شهرين!! [5]؛ مع أن التقرير الطبي المختص[6] والمحكمة الشرعية[7] أثبتا براءة أعضاء الهيئة بتبوك من التسبب في وفاة الشخص، وأكدا أن الوفاة كانت طبيعية. وفي حادثة الخليل بالمدينة وخلال الأيام الستة الأولى فقط قامت الصحف بنشر (٣٢) خبراً عن الحادثة؛ مع أن ملابسات الحادثة وتفاصيلها لم تتضح بعد!!!

---

(١) حادثة وفاة وقعت لشخص أثناء مداهمة رجال الهيئة بالرياض لمنزله لقيامه بتصنيع الخمور وترويجها، واتُهم أعضاء الهيئة بالتسبب في وفاته. انظر بيان إمارة منطقة الرياض في صحيفة عكاظ في ١٤٢٨/٥/٦هـ.

(٢) وقعت الحادثة في ١٤٢٨/٥/٦هـ.

(٣) صحيفة عكاظ ١٤٢٨/١١/١٩هـ.

(٤) حيث توفي أحد الأشخاص المقبوض عليهم في مركز الهيئة بشكل طبيعي أثناء إكمال إجراءاته. انظر بيان أمارة منطقة تبوك في صحيفة الرياض في ١٤٢٨/٥/٢٦هـ، العدد ١٤٢٣٢.

(٥) بدأت الصحف نشر أخبار الحادثة من ١٤٢٨/٥/١٧هـ إلى ١٤٢٨/٧/١٧هـ.

(٦) صحيفة المدينة في ١٤٢٨/٥/٢٦هـ، وصحيفة عكاظ في ١٤٢٨/٥/٢٦هـ.

(٧) صحيفة الرياض في ١٤٢٨/٧/١٧هـ.

وخطورة التكرار والإعادة لهذا النوع من الأخبار تكمن في أن العرض المتكرر للرسالة الإعلامية بأشكال وطرق متنوعة - كما تشير الدراسات الإعلامية المتخصصة - يساعد على الإقناع، ويزيد من فرص التأثير على الجمهور، ويتيح إمكانية أكبر لغرس بعض القيم أو المفاهيم المضمنة بين ثنايا الرسائل الإعلامية لدى المتلقي، حيث إن أسلوب العرض المتكرر يثير عناصر الانتباه، ويدفع المتلقي نحو متابعة هذه الرسالة، ومع مرور الأيام تتحول هذه الرسالة إلى معلومات تستقر في الذاكرة تلقائياً، وتسهم بالتالي في عملية التأثير والتغيير لفكر المتلقي أو سلوكه، ووسائل الإعلام تستغل هذا الأثر لأسلوب العرض المتكرر للرسالة الإعلامية لتؤثر على جمهورها أكثر، ومن تطبيقات ذلك ما يتعلق بالإعلان؛ فالملاحظ أن الإعلان الأكثر تأثيراً وبقاءً في الذاكرة هو الإعلان المتكرر [(١)].

تصاغ أخبار الأخطاء بطريقة مثيرة، تستدر العاطفة

(١) انظر كتاب «الأسس العلمية لنظريات الإعلام» للدكتورة جيهان رشتي، ص٥٠١-٥٠٢، و«كيف تؤثر وسائل الاعلام..دراسة في النظريات والأساليب»، مرجع سابق، ص ٥٤-٥٦.

الإنسانية، وتدفع القراء إلى الاطلاع عليها، وهذا من أهم الأساليب الفنية التي يُركز عليها عند صياغة أخبار الأخطاء؛ فعلى سبيل المثال كانت الصياغة الصحفية لخبر الوفاة في هيئة تبوك ومتابعاته تركز على استثارة عواطف ومشاعر القارئ، فقد نشرت بعض الصحف صوراً للمتوفى مع أبنائه [١]، وتحدثت عن كبر سنه، وسوء أحواله المادية وظروفه العائلية، بطريقة تستدر عواطف القارئ لصالح الشخص المتوفى، وتستثيرها ضد أعضاء الهيئة [٢]، مع أن موقف أعضاء الهيئة كان سليماً، وهذا الشخص -رحمه الله- قد ارتكب منكراً - وهو الخلوة المحرمة - [٣]، والغريب في الموقف أن بعض الصحف[٤] استماتت في تبرير موقف المخطئ - أعني الشخص المتوفى - وإدانة البريء وهم أعضاء الهيئة . ومثل ذلك تماماً تغطية حادثة الخليل بالمدينة [٥]، فقد تم استعطاف الرأي العام واستثارة

(١) تسببت تلك الصور في الإساءة والتشهير بالشخص المتوفى - رحمه الله - وفضحه أمام الملأ!!
(٢) عكاظ في ١٧-١٨/٥/١٤٢٨هـ
(٣) حسب بيان الهيئة والشرطة المنشور في صحيفتي عكاظ والجزيرة في ١٧/ ٥/١٤٢٨هـ.
(٤) انظر تغطية صحيفة عكاظ للحادثة.
(٥) انظر المحور الثاني من الكتاب ص ٤٦.

مشاعره الإنسانية ضد أعضاء الهيئة، حيث تحدثت بعض الصحف بشكل بارز عن أحوال الأشخاص أثناء وفاتهم، وتفاصيل أوضاعهم المادية والعائلية، ومقدار مصاب ذويهم بالحادث، وشيءٍ من ذكرياتهم، وصورهم، وصور ذويهم وقد بدت عليهم علامات الحزن !! [1]، ونحو ذلك من الأمور المعتاد حصولها في أي حالة وفاة.

هذا الأسلوب في الصياغة يسهم في استنفاد الرصيد الشعبي الجيد للهيئة لدى الرأي العام، حيث يوحي بأن الهيئة هي السبب في وقوع كل تلك المآسي!!

ومما تجدر الإشارة إليه ما تتمتع به وسائل الإعلام، بأنواعها المختلفة، من قدرة متفوقة على التأثير في المتلقي من خلال استثارة عواطفه باستخدام أساليب العرض المختلفة؛ فمثلاً تستطيع وسائل الإعلام أن تجعلنا نتعاطف مع الضحية ضد المجرم، وتثير في أنفسنا مشاعر الحزن والألم تجاهه، كما يمكنها أن تقوم بعكس ذلك. وعملية

(١) صحيفة عكاظ في ٢٥/٣/١٤٢٩هـ، والمدينة في ٢٦/٣/١٤٢٩هـ، والحياة في ٣/٤/٢٠٠٨م، والوطن في ٢٨/٣/١٤٢٩هـ

التأثير عبر استثارة العاطفة يمكن أن تكون سيئة، بل خطيرة حينما تتم من خلال استخدام معلومات مغلوطة أو غير دقيقة، تجعلنا نحب أو نكره أو نحزن أو نفرح لشخص أو فئة لا يجوز أن نحبها أو أن نفرح من أجلها أو أخرى لا يجوز أن نكرهها، كما أن الاستثارة العاطفية قد تستخدم أحياناً بهدف تضليل الرأي العام أو صرفه عن قضية أهم، أو تستغل موقفاً معيناً للإساءة إلى أحد الأطراف دون الآخر(١). وقد أثبتت بعض الدراسات العلمية أن استخدام الاستمالات العاطفية لتغيير مواقف واتجاهات المتلقي أكثر فعالية من استخدام الاستمالات المنطقية (٢).

تتعامل الصحف مع أخطاء الهيئة، سواء الثابتة منها أو المشتبه فيها، بطريقة مختلفة عن أخطاء غيرها من الجهات الأخرى، وتوليها اهتماماً مضاعفاً؛ فعلى سبيل المثال نشرت صحيفة عكاظ(٣) خبراً عن وفاة وإصابة أربعة أشخاص جراء مطاردة دورية مكافحة الحياة الفطرية لسيارتهم

---

(١) انظر «كيف تؤثر وسائل الإعلام..دراسة في النظريات والأساليب»، مرجع سابق، ص ٣٧-٣٩.

(٢) انظر «الأسس العلمية لنظريات الإعلام» ص٤٦٣-٤٦٤.

(٣) صحيفة عكاظ في ٢٧/٤/١٤٢٩هـ.

داخل أحد المحميات ما أدى إلى انقلابها، كما نشرت صحيفة الوطن[1] خبراً عن مطاردة دورية حرس الحدود بمنطقة جازان لسيارة مهرب قات، الأمر الذي تسبب في اصطدامه برتل من السيارات الواقفة ووفاة وإصابة ثمانية أشخاص. والغريب أن هذه الأخبار مع ما تحويه من مآسٍ، ومع وضوح المتسبب فيها، لم يتم تصعيدها إعلامياً، ولم يوجه فيها شيء من اللوم لتلك الجهات، وتعاملت معها الصحف بطريقة مختلفة، وكأنه أمرٌ طبيعي، مع أن الوفاة حادثة والتسبب المباشر حاصل !!

هناك استعجال في نشر أخبار الأخطاء عن الهيئة قبل اتضاح الصورة، وتسرُّع في توجيه الاتهام للهيئة قبل ثبوت ذلك من خلال جهات الاختصاص، وبعض تلك الاتهامات يتبين فيها بعد نهاية التحقيقات براءة أعضاء الهيئة. ومن أشهر الأمثلة على ذلك: حادثة الحريق الشهيرة بمتوسطة البنات بمكة المكرمة، التي اتهمت فيها الصحف أعضاء الهيئة بإعاقة جهود الإنقاذ والتسبب في زيادة حالات

(١) صحيفة الوطن في ٢٦/٥/١٤٢٨هـ.



الوفاة[1]، وبعد انتهاء لجنة التحقيق المعنية بالحادثة تبين للجميع عدم مصداقية تلك الاتهامات، كما صرح سمو النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الأمير نايف بن عبدالعزيز في حينها بأن تلك الإشاعات غير صحيحة على الإطلاق [2]. ومن أمثلة ذلك أيضاً ما نشرته صحيفة الحياة[3] تحت عنوان «ملاحقة رجال حسبة لسيارة تنتهي بمقتل فتاة وكسر شاب والهيئة تنفي المطاردة»، وجزمت فيه بعد وقوع الحادث مباشرة وقبل بدء التحقيقات بأن دورية الهيئة بمدينة عرعر كانت تلاحق إحدى السيارات، وتسببت في مقتل[4] فتاة وإصابة شاب، مع أن الهيئة نفت ذلك فيما بعد[5]، وتقرير إدارة المرور والحكم الصادر من المحكمة العامة أدانا قائد السيارة، وأثبتا أن المسؤولية عليه بنسبة

---

(١) انظر على سبيل المثال: صحيفة الوطن في ١٤٢٣/١/١هـ، العدد ٥٣٢، والندوة في ١٤٢٣/١/٣هـ العدد ١٣١٩٥، وعكاظ في ١٤٢٣/١/١هـ العدد ١٢٩٨٤.

(٢) انظر صحيفة الاقتصادية في ١٤٢٣/١/٤هـ العدد ٣٠٨٠، والجزيرة في ١٤٢٣/١/١١هـ العدد ١٠٧٧٠.

(٣) صحيفة الحياة في ١٤٢٧/٩/١١هـ.

(٤) مقتل وليس وفاة، والفرق واضح بين الوفاة والقتل.

(٥) صحيفة الحياة في ٢٠٠٦/١٠/٠٨م.

١٠٠٪[١] وأن أعضاء الهيئة أبرياء. ومثل ذلك ما نشرته بعض الصحف [٢]حول اعتداء أعضاء الهيئة بمدينة نجران على أحد المواطنين ما تسبب في دخوله المستشفى. وقد نشرت صحيفة الرياض دعوى المواطن وكأنها صحيحة تحت عنوان «شاب يتعرض للضرب من رجال الهيئة بنجران أمام منزله ويُتهم بالاعتداء على رجل الأمن المرافق»، وبعد التحقيق في الدعوى، وعرضها على الجهات المختصة، تبين أنها غير صحيحة، وأن الشاب هو الذي اعتدى على أعضاء الهيئة ورجل الأمن، وصدر بحقه حكم قضائي يقضي بسجنه ثلاثة أشهر وجلده ١٥٠ جلدة [٣] ، الأمر الذي دفع إمارة منطقة نجران إلى أن تصدر بياناً صحفياً تعاتب فيه الصحف على الإثارة غير المبررة، دون الرجوع إلى فرع الهيئة بالمنطقة لاستيضاح حقيقة الأمر قبل الشروع بنشر الخبر بصورة متسرعة تجانب الصواب[٤].

---

(١) انظر صحيفة عكاظ في ١٤/١١/١٤٢٧هـ العدد ١٤٧١٠.

(٢) صحيفة الرياض في ١٤٢٩/١/٥هـ العدد ١٤٤٤٨، وصحيفة الوطن في ١٤٢٩/١/٥هـ العدد ٢٦٦٤.

(٣) صحيفة عكاظ في ١٤٢٩/٢/٤هـ.

(٤) صحيفة الجزيرة في ١٤٢٩/١/١٩هـ العدد ١٢٩٠٤، وصحيفة عكاظ في ١٤٢٩/١/١٩هـ.

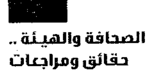


كما نشرت صحيفة الرياض خبراً في اليوم الأول بعد وقوع حادثة الخليل بالمدينة [1] تحت عنوان: «مطاردة الموت تنتهي بوفاة امرأتين وشابين والمتهم هيئة المدينة»، اتهمت خلاله دورية الهيئة بالتسبب في الحادث، ومطاردة السيارة التي كان يستقلها الأشخاص المتوفون، مع أن مجريات القضية استمرت أكثر من شهر، وأسفرت عن براءة الهيئة من التسبب المباشر في الحادث أو مطاردة السيارة[2].

تنشر بعض الصحف أخباراً حول تفاصيل بعض الوقائع والأحداث السلبية التي لم تثبت صحتها، ولم تُبنَ على معلومات صحيحة وموثوقة؛ بل هي عبارة عن توقعات أو تكهنات شخصية. ومن أمثلة ذلك: ما نشرته صحيفة الوطن خلال الحديث عن حادثة الخليل، استناداً إلى رواية أحد مصادر الصحيفة، تحت عنوان «مواجهة أحد أفراد هيئة المدينة بزملائه في قضية مصرع الأربعة»، وعند قراءة تفاصيل الخبر يتبين أن تلك الرواية التي بُنِيَ عليها

(١) صحيفة الرياض في ٢٤/٣/١٤٢٩هـ.

(٢) صحيفة عكاظ في ٢٥/٤/١٤٢٩هـ.



الخبر لم يتم التأكد من صحتها، فقد ورد في الخبر: « ووفقاً لرواية هذه المصادر؛ التي لم يتم التأكد من صحتها». [١]

الصحافة المحلية، من خلال نشرها لهذه المعلومات المغلوطة أو غير الدقيقة، تسهم في تغيير مواقف المجتمع واتجاهاته تجاه الهيئة وقضاياها بما يتناسب مع نوعية هذه المعلومات المنشورة، ولا نستطيع في معرض هذا الحديث أن نغفل أثر ذلك على التكوين المعرفي للأفراد، وقدرة وسائل الإعلام على إحداث تغييرات معرفية متعددة، من خلال التعرض طويل المدى لوسائل الإعلام كمصادر للمعلومات، التي تقوم باجتثاث الأصول المعرفية القائمة لقضية ما لدى الأفراد، وإحلال أصول معرفية جديدة بدلاً منها، وهذا التغيير على المستوى المعرفي يؤدي إلى تحولات في القناعات والاعتقادات؛ لأن العقائد حصيلة المعرفة التي اكتسبناها [٢].

---

(١) صحيفة الوطن في ٢٧ /٣/١٤٢٩هـ

(٢) للاستزادة حول تأثير وسائل الاعلام على المواقف والاتجاهات والتكوين المعرفي للأفراد انظر: «كيف تؤثر وسائل الإعلام..دراسة في النظريات والأساليب»، مرجع سابق، ص٣٠-٣٣، و«الأسس العلمية لنظريات الإعلام» ص٦١٣-٦٥٠.

نلحظ أن بعض الصحف عند تغطية أخبار الهيئة تقوم بإبراز الجزئية السلبية عن الهيئة من خلال جعلها عنواناً للخبر، أو مقدمةً له، أو كليهما، ويكون ذلك على حساب باقي التفاصيل الإيجابية التي قد تهمل فلا تنشر، أو تنشر بين ثنايا الخبر من غير أن تنال حظها من الإبراز. ومن أمثلة ذلك ما نشرته صحيفتا الرياض والحياة حول دراسة تطويرية للهيئة تضمنت مجموعة من الأرقام والحقائق الإيجابية والمهمة للهيئة، ورقماً يشير إلى أن المستوى التعليمي لعينة عشوائية من أعضاء الهيئة ليس كما يجب، فقامت الصحيفتان بإغفال التوجه الإيجابي للهيئة نحو تطوير جهودها من خلال هذه الدراسة، بل أغفلت جميع التفاصيل الإيجابية التي تضمنتها الدراسة، وأبرزت ذلك الرقم السلبي، وركزت عليه، وجعلته كلتا الصحيفتان عنواناً رئيسياً للخبر [1].

كما نشرت صحيفة الوطن خبراً عن لقاء يعد الأول من

---

(١) صحيفة الرياض في ١٤٢٩/٥/٣٠هـ العدد ١٤٥٩٠ تحت عنوان «٥٥ ٪ من الميدانيين بهيئة الأمر بالمعروف يحملون الثانوية فأقل و٩٪ الابتدائية فقط»، وصحيفة الحياة في ١٤٢٩/٥/٢٩هـ العدد ١٦٤٩٦ تحت عنوان « ٢٦٪ من رجال الهيئة لا يحملون الثانوية».



نوعه بين وفد من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر برئاسة وكيل الرئيس العام مع كبار رجال الأعمال في الغرفة التجارية بجدة، وتضمن اللقاء معلومات إيجابية متعددة عن الهيئة، وحدث أن تحفظت الهيئة على حضور النساء في اللقاء خشية حدوث نوع من الاختلاط المحرم، كما هي عادة الغرفة التجارية بجدة، فقامت الصحيفة بإبراز هذه الجزئية بشكل سلبي، وجعلتها هي المادة الأساسية للخبر، معترضة على منع حضور النساء، ونشرت باقي المعلومات الإيجابية بشكل مقتضب في آخر الخبر [1]، وكان المفترض - وطنياً على الأقل - أن تسهم الصحيفة في دعم وتعزيز هذا التوجه الإيجابي لدى الهيئة في التواصل مع المجتمع، ولا مانع من نشر تلك الجزئية على أن تأخذ حجمها الطبيعي من التغطية الصحفية.

بعض الصحف تقوم أحياناً باجتزاء بعض المعلومات المنشورة عن الهيئة بطريقة تغير المعنى المراد، فقد نشرت صحيفة الرياض تصريحاً لوكيل الرئيس العام

---

(١) صحيفة الوطن في ١٤٢٩/٦/١٢هـ العدد٢٨١٧، وفي ١٤٢٩/٦/١٣هـ العدد ٢٨١٨.

لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أكد فيه أن إحدى الدراسات الأكاديمية أشارت إلى محدودية أخطاء الهيئة مقارنة بحجم إنتاجهم السنوي، حيث لم تتجاوز أخطاؤهم خلال عام واحد أكثر من ٣٥ خطأ من ٤٠٠,٠٠٠ (أربعمئة ألف) قضية عالجتها الهيئة خلال ذلك العام، فقامت الصحيفة باجتزاء المعلومة بشكل يشوه الحقيقة، ونشرتها تحت عنوان رئيسي في الصفحة الأولى «د. الهويمل: أعضاء «الهيئة» ارتكبوا ٣٥خطأ نظامياً». [١]

بعض الصحف توجه الاتهام في حالة وجود خطأ أو حتى الاشتباه في وقوعه إلى الهيئة كمؤسسة وليس للفرد الذي وقع منه الخطأ، الأمر الذي يفهم منه أن ذلك الخطأ ليس تصرفاً فردياً يتحمل تبعاته الشخص نفسه، بل خطأ في منهجية هذه الجهة، والفرق كبير بين المسلكين. ومن أمثلة ذلك ما نشرته صحيفة الرياض تحت عنوان «مطاردة الموت تنتهي بوفاة امرأتين وشابين والمتهم هيئة المدينة»[٢].

(١) صحيفة الرياض في ١٣/٦/١٤٢٩هـ العدد ١٤٦٠٣.

(٢) انظر الهامش (١) ص ٣٤.

تتغافل بعض الصحف، في حال تغطية خبر سلبي، عن بعض التفاصيل المهمة في الخبر، التي قد تبين سلامة موقف الهيئة، من أجل بقاء الإثارة في القضية على أشدها؛ فحادثة الخليل – مثلاً - كان فيها اثنان من الشهود في موقع الحادث شهدا بعدم مطاردة الهيئة للسيارة [١]، لكن بعض الصحف أغفلت نشر أقوالهما، مع أن تلك الصحف توصلت لتفاصيل أدق من ذلك عن القضية، مما يمكن تفسيره بشكل سلبي على الهيئة، وقامت بنشرها.

يحصل أحياناً نوع من التلاعب في المصطلحات يؤدي إلى فهم الحادثة على غير وجهها. ومن أمثلة ذلك ما حصل من لغط كبير بسبب تلاعب بعض الصحفيين في إفادات العسكري المرافق لدورية الهيئة في حادثة الخليل، حيث خلطوا بين مصطلح «المطاردة» و«المتابعة». ومن ذلك ما ذكرته صحيفة الرياض[٢] في عنوان لها «رجل الأمن المرافق يعترف بالمطاردة وعضوا الهيئة ينكران»، وفي

(١) حسب إفادة الوكيل الشرعي للأعضاء الموقوفين.

(٢) صحيفة الرياض في ١٤٢٩/٣/٢٦هـ، العدد ١٤٥٢٨.



تفاصيل الخبر أن العسكري اعترف بمتابعة السيارة فقط.

في تغطية بعض الصحف المحلية للأخبار الخاطئة عن الهيئة يتم التغافل عن دقة المعلومة، لاسيما أثناء فورة الحدث وبداياته، لكسب إثارة أكبر وقراء أكثر، وغالباً ما تهدأ الإثارة في آخر التغطية بعدما ضمنت الصحيفة شريحة كبيرة من القراء والمتابعين للخبر.

ومن الملاحظ أن بعض الصحف عندما تنشر بعض القضايا التي ضبطتها الهيئة، لا تُسنِد هذه الإنجازات للهيئة؛ بل تُسنِدها إلى «الجهات المعنية» أو «الجهات الأمنية»؛ فقد نشرت صحيفة الحياة [1] أن الجهات الأمنية بالتعاون مع الهيئة ضبطت شاباً يهدد فتاة بنشر صورها، وبالاطلاع على صحيفتي الرياض والجزيرة[2] يتبين أن الواقع هو أن رجال الهيئة هم من ضبط هذا الشاب وليس الجهات الأمنية، كما نشرت صحيفة الحياة أيضاً [3]خبراً

(١) صحيفة الحياة في ٢٧/٥/١٤٢٩هـ

(٢) في اليوم نفسه.

(٣) صحيفة الحياة في ١٠/٦/١٤٢٧هـ

عن ضبط رجال الأمن وهيئة الأمر بالمعروف خمسة آلاف مقطع جنسي، بينما نشرت الجزيرة والرياض والوطن والمدينة [(١)] أن رجال الهيئة فقط هم من قام بضبط هذه القضية !!!

وقريباً من ذلك ما نشرته صحيفة عكاظ [(٢)] في تحقيق صحفي عن مجموعة من قضايا السحر التي ضبطتها الهيئة، ونشرتها الصحيفة نفسها في وقت سابق [(٣)]، حيث أسندت الصحيفة في هذا التحقيق هذه القضايا إلى ما أسمته بـ «الجهات المعنية» دون التصريح بمباشرة الهيئة لمهام الضبط لتلك القضايا!

ومما يلاحظ أيضاً الخلط بين وصف مجريات الحدث وبين تفسيره والحديث عن أسبابه ودوافعه وما وراء ذلك من تفاصيل تخفى في العادة عن الصحيفة، والبحث عنها ليس من هو اختصاصها، بل هي من اختصاص

(١) في اليوم نفسه.

(٢) صحيفة عكاظ في ١٤٢٧/٣/٥هـ.

(٣) صحيفة عكاظ في ١٤٢٧/٣/١هـ وفي ١٤٢٧/٢/٢٣هـ و١٤٢٧/٢/١٤هـ.



جهات التحقيق، وهذا ما يحوّل دور مراسل الصحيفة من شخص يصف حادثة ما ويخبر بوقوعها إلى محقق يبحث في الأدلة ويناقشها، ويوجه الاتهام للآخرين، بل أحياناً يتحول إلى قاضٍ يصدر الأحكام عليهم. ومن أمثلة ذلك ما نشرته صحيفة الحياة(١) حول حادثة عرعر في ردها على بيان الهيئة الذي ينفي مسؤولية دورية الهيئة عن الحادث تحت عنوان «الحياة تنشر وثيقتين وتحتفظ بتسجيلات صوتية تكشف تسبب دورية هيئة عرعر في وفاة الفتاة وإصابة الشاب»، حيث أخذت الصحيفة تفسر بعض المعطيات غير الدقيقة التي توافرت لها، إلى أن توصلت في النهاية إلى الجزم باتهام دورية الهيئة بالتسبب في وفاة الفتاة وإصابة الشاب، قبل انتهاء التحقيقات، ومما قالته الصحيفة في ذلك: «وكشفت الوثائق، التي حصلت عليها الحياة حول قضية مطاردة دورية الهيئة تورط أفراد دورية الهيئة في المطاردة والتسبب غير العمد

(١) الحياة في ٨/١٠/١٤٢٧هـ العدد ١٥٩١٤



في الحادثة المرورية التي نتج عنها وفاة الفتاة وإصابة الشاب».

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل تحولت الصحيفة إلى جهة تحقيق ؟ الطريف أنه بعد عدة أيام أصدرت الجهات المختصة تقاريرها التي تثبت خلاف ذلك، وتبين أن الهيئة لا تتحمل مسؤولية الحادث على الإطلاق ! [١]

---

(١) انظر الهامش (٦) ص ٣٢.

(٢)

شواهد القصور في المعالجة الصحفية لقضايا الهيئة

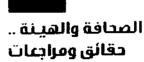
حادثة الخليل بالمدينة المنورة نموذجاً



وصف عام للحادثة:

سنأخذ خلال هذه المراجعة الناقدة حادثة الخليل بالمدينة المنورة نموذجاً عملياً لتغطية الصحافة المحلية لإحدى القضايا المتعلقة بهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وذلك لقربي الشخصي منها، ومتابعتي لها منذ بدايتها، فقد جمعت واطلعت على كل ما نشر عنها في الصحافة المحلية خلال الفترة السابقة.

ومجريات هذه الحادثة بدأت في ٢٣ ربيع الأول ١٤٢٩هـ في المدينة المنورة عندما انقلبت سيارة كانت تسير بسرعة جنونية إثر هروبها من دورية الهيئة، مما أدى إلى وفاة ركابها الأربعة: شابين وامرأتين. اتهمت الصحافة في حينها، ومن أول وهلة وقبل بدء التحقيقات، دورية هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمطاردة السيارة،



والتسبب في وفاة ركابها، بينما نفت الهيئة علاقة دوريتها بالحادث[1].

سنقف مع تغطية هذه الحادثة من خلال النقاط التالية:

أولاً: بلغ عدد الأخبار التي نشرتها الصحف المحلية عن الحادث حتى تاريخ ٣٠ جمادى الآخرة ١٤٢٩هـ حسب متابعتي (٧٨) خبراً وذلك لمدة ثلاثة أشهر موزعة وفق الجدول التالي:

م	اسم الصحيفة	عدد الأخبار
١	المدينة	١٩
٢	الرياض	١٥
٣	الوطن	١٥
٤	عكاظ	١٥
٥	الاقتصادية	٥
٦	الحياة	٥
٧	اليوم	٢
٨	الجزيرة	١
٩	البلاد	١
	مجموع الأخبار	٧٨

(١) انظر بيان الهيئة في موقعها الالكتروني WWW.hesbah.gov.sa، وفي صحيفة الرياض ١٤٢٩/٣/٢٤هـ، العدد ١٤٥٢٦.



ويلاحظ على هذه الأخبار ما يلي:

قرابة ٢, ٤٥٪ من إجمالي هذه الأخبار تم الإشارة إليه بعنوان رئيسي أو فرعي في الصفحة الأولى للصحيفة.

عدد (١٠) أخبار من إجمالي الأخبار المنشورة عن الحادثة نشرت في الصحف على مساحة نصف صفحة؛ وعدد (١٥) خبراً نشر على مساحة ربع صفحة.

قامت جميع الصحف المحلية بتغطية ومتابعة خبر الحادثة (الرياض والجزيرة وعكاظ والمدينة والوطن والاقتصادية واليوم والبلاد)؛ إضافة إلى صحيفة الحياة - وهي صحيفة عربية - في طبعتها السعودية التي توزع في دول الخليج.

اختلف تفاعل الصحف مع الخبر من ناحية الكم والشكل من خلال عدد المتابعات الصحفية للخبر والمساحات الممنوحة له، والمعالجة الموضوعية. فهناك صحف تعاملت مع الخبر على أنه مجرد حادث مروري فقط لم تتبين خلفياته، كصحيفة البلاد. بينما صحف أخرى حاولت أن تكون محايدة فتعاملت معه على أنه حادث مروري مع وجود



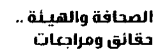
شبهة جنائية على دورية الهيئة، مثل صحف: الجزيرة، والاقتصادية؛ والوطن؛ والرياض عبر مراسلها خالد الزايدي، وعكاظ عبر مراسلها سامي المغامسي، وصحف أخرى تطرفت فتعاملت معه على أنها مطاردة للهيئة تسببت في الحادثة كصحيفة الرياض وصحيفة المدينة في بداية الأمر.

طرأ تحسن في توجه بعض الصحف أثناء تغطية الحادثة؛ فقد اتجه طرح صحيفة الرياض عبر مراسلها خالد الزايدي، وصحيفة عكاظ عبر مراسلها سامي المغامسي، والوطن، نحو الهدوء وتحري الموضوعية والمصداقية في الطرح، ولعل من أسباب ذلك تواصل المحامين عن أعضاء الهيئة المتهمين في القضية مع هؤلاء المراسلين، مما أدى إلى توضيح الصورة الصحيحة لهم.[1]

من خلال متابعة أخبار الحادث نشرت معلومات عن مجريات التحقيق ومستجداته؛ مع العلم أن التحقيق في

---

(١) انظر على سبيل المثال، صحيفة الرياض في ٢٨/٣/١٤٢٩هـ، العدد ١٤٥٣٠، وفي ٣/٤/١٤٢٩هـ، العدد ١٤٥٣٤، وصحيفة الوطن في ٢٤/٤/١٤٢٩هـ، العدد ٢٧٧٠، وفي ٩/٥/١٤٢٩هـ، العدد ٢٧٨٤، وصحيفة عكاظ في ٢٣/٤/١٤٢٩هـ، العدد ١٥٢٢١، وفي ٢٤/٤/١٤٢٩هـ.



مثل هذه القضايا يكون سرياً !! الأمر الذي يثير استفهاماً عن مدى مصداقية تلك المعلومات، وهل هي معلومات صحيحة عبر مصادر موثوقة أم هي تكهنات وتوقعات شخصية، لاسيما مع وجود تناقضات جوهرية كبيرة بين أخبار الحادثة حتى على مستوى الصحيفة الواحدة، علماً أن نظام المطبوعات والنشر يمنع نشر وقائع التحقيقات في القضايا المنظورة لدى جهات الاختصاص إلا بعد إذن من الجهة المختصة؛ وذلك منعاً لكافة ضروب التأثير على قرارات المحققين وأحكام القضاة والتدخل في عملهم، وحفظاً لحقوق الأشخاص الذين قد تشتبه جهات التحقيق بهم، ويأتي لاحقاً ما يبرّئهم، حيث جاء في المادة التاسعة من النظام ما نصه: «يراعى عند إجازة المطبوعة ما يلي: ومنها: ألا تفشي وقائع التحقيقات أو المحاكمات، إلا بعد الحصول على إذن من الجهة المختصة»[١].

(١) انظر هامش رقم (٢) ص ١٤.

تناقضات صحفية في أخبار حادثة الخليل:

احتوت أخبار حادثة الخليل على عدد من التناقضات الغريبة في وصف تفاصيل الحادثة ومجريات التحقيق فيها بما يشعر القارئ معها، أول وهلة، أن هذه الأخبار لحوادث مختلفة مردّه إلى ضعف الدقة في النشر. ومن هذه التناقضات ما يلي:

- ذكرت صحيفتا عكاظ والرياض [1] أن أعضاء الهيئة ينفون قيامهم بمطاردة سيارة الضحايا، بينما صحيفة المدينة في اليوم نفسه نشرت خبراً بعنوان رئيسي في الصفحة الأولى يذكر أن أحد أعضاء الهيئة يعترف بمطاردته !

- ذكرت صحيفتا المدينة [2] والرياض[3] أن التقرير الفني صدر من الأدلة الجنائية، ويفيد بعدم وجود أي علامات للاحتكاك بين سيارة الضحايا ودورية الهيئة، وهو ما يؤكد عدم وجود اصطدام مع دورية الهيئة، بينما

---

(١) انظر صحيفتي عكاظ والرياض في ٢٦/٣/١٤٢٩هـ.

(٢) صحيفة المدينة في ٢٦/٣/١٤٢٩هـ.

(٣) صحيفة الرياض في ٢٧ /٣/١٤٢٩هـ.



عارضتهما صحيفة عكاظ[1] مدعيةً وجود حكة بيضاء في الرفرف الخلفي للسيارة المقلوبة تثير شبهة جنائية على دورية الهيئة !!

- صحيفة الرياض[2] ناقضت نفسها، إذ يختلف عنوان الخبر عن مضمونه؛ فبينما تذكر في عنوانها أن رجل الأمن المرافق يعترف بالمطاردة، ذكرت في مضمون الخبر أنه إنما اعترف بمتابعة دورية الهيئة لسيارة الضحايا، و هناك فرق بين المطاردة والمتابعة !

- ذكرت صحيفة الرياض [3] أن رجل الأمن المرافق يقول أن دورية الهيئة كانت تتابع السيارة، بينما صحيفة الوطن[4] تذكر أن رجل الأمن يقول إن دورية الهيئة كانت تطارد السيارة !؟

- نشرت صحيفة الوطن [5] تفاصيل للقضية من خلال

---

(١) صحيفة عكاظ في ١٤٢٩/٣/٢٦هـ.

(٢) انظر الهامش (٢) ص ٣٩.

(٣) الهامش السابق.

(٤) انظر الهامش (١) ص ٣٥.

(٥) الهامش السابق.

رواية أحد مصادرها، ثم تقول: «ووفقاً لرواية هذه المصادر، التي لم يتم التأكد من صحتها»، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: أين اهتمام مراسل الصحيفة بالمصداقية؟ فإذا لم يتم التأكد من صحة ذلك فلماذا النشر إذن ؟ هل الحديث عن الآخرين بهذه السهولة !!

- نشرت صحيفة الرياض[1] صورة لمركز هيئة الجرف الذي اتهم في المشكلة وبابه مغلق..لانتهاء الدوام أو خروج الأعضاء لدورية ميدانية، وعلقت عليها الصحيفة بقولها «هيئة (الجرف) أغلقت أبوابها أمس»، وهذا فيه إيهام أنه تم إغلاق المركز بسبب المشكلة.

- حصلت مواجهات وتكذيب بين صحيفة المدينة من جهة وباقي الصحف وعلى رأسها عكاظ من جهة أخرى؛ حيث ادعت صحيفة المدينة أن أعضاء الهيئة اعترفوا بالمطاردة، وسيحاسبون على ذلك إدارياً وجنائياً [2]، ثم تأتي الصحف الأخرى وتنفي ذلك من خلال تصريح للوكيل

---

(١) انظر الهامش (٢) ص ٣٩.

(٢) صحيفة المدينة في ٢٢/٤/١٤٢٩هـ، العدد ١٦٤٤١.



الشرعي للأعضاء الموقوفين ومحامي القضية ومصدر مطلع على التحقيق [1]، وتستمر المدينة في ادعاءاتها، وتصر على اعتراف الأعضاء وانتهاء ملف القضية وإحالتها للمحكمة [2]، وتأتي عكاظ وتنفي ذلك؛ وتنشر تصريحاً لرئيس المحكمة العامة بمنطقة المدينة يبين أن ملف القضية لم يُحَلْ إلى المحكمة، كما ادعت صحيفة المدينة، وأن نتيجة التحقيق هي عدم وجود مطاردة تسببت في الحادث بشكل مباشر[3].

تجاوزات وقعت فيها بعض الصحف أثناء التغطية:

وقع بعض الصحف في عدة تجاوزات أثناء تغطيات الحادث تتعارض مع أصول النشر الإعلامي، المبني على تحري الموضوعية والمصداقية، وأساءت للهيئة وللموقوفين من الأعضاء وأهاليهم، وما يلي أهم تلك المخالفات:

---

(١) انظر صحيفة عكاظ بتاريخ ١٤٢٩/٤/٢٣هـ، والعدد ١٥٢٢١، والرياض بتاريخ ١٤٢٩/٤/٢٢هـ والعدد ١٤٥٥٤، والاقتصادية بتاريخ ١٤٢٩/٤/٢٣هـ؛ العدد ٥٣١٤.

(٢) انظر صحيفة المدينة بتاريخ ١٤٢٩/٤/٢٤هـ والعدد ١٦٤٤٣.

(٣) انظر صحيفة عكاظ بتاريخ ١٤٢٩/٤/٢٥هـ، العدد ١٥٢٢٣، و عددها ١٥٢٢٧ بتاريخ ١٤٢٩/٤/٢٩هـ

أولاً: الاستعجال واستباق النتائج، وتوجيه الاتهام لدورية الهيئة في التسبب في الحادث قبل انتهاء التحقيقات.

ثانياً: توجيه التهمة إلى هيئة المدينة وليس إلى عضوي الهيئة اللذين كانا في الدورية.

ثالثاً: نشر مطالبات أهالي الضحايا بالقصاص من عضوي الهيئة في بداية القضية وقبل ثبوت التهمة، ووصف أعضاء الهيئة بالجناة.

رابعاً: الكذب ونشر معلومات غير صحيحة عن القضية، ومن أمثلة ذلك:

ادعاء مراسل صحيفة المدينة أن التحقيقات الأولية أثبتت تورط الهيئة في الحادث [١]، بينما الصحيح أن التحقيقات الأولية أثبتت براءة الهيئة [٢]. والغريب أن هذا الخبر نشر قبل بدء التحقيقات، وبعد وقوع الحادثة مباشرة.

ادعاء مراسل صحيفة عكاظ أن شهود العيان مجمعون على أن الهيئة طاردت سيارة الضحايا [٣]، بينما الواقع يدل

---

(١) المدينة في ٢٥/٣/١٤٢٩هـ، العدد ١٦٤١٥.

(٢) عكاظ في ٢٥/٤/١٤٢٩هـ، العدد ١٥٢٢٣.

(٣) عكاظ في ٢٥/٣/١٤٢٩هـ، العدد ١٥١٩٤.



على أن عدداً من شهود العيان نفوا ذلك [١].

ادعاء مراسل صحيفة المدينة أن عضو الهيئة مرزوق الصيدلاني، أحد المتهمين في القضية، لديه سابقة مطاردة أصيب فيها خمسة أشخاص[٢]، والواقع أن هذا كلام ليس له أساس من الصحة[٣].

ادعاء مراسل صحيفة المدينة أن أحد أعضاء الهيئة الموقوفين اعترف بالمطاردة، ونشر ذلك أكثر من مرة [٤]، بينما الواقع أن أعضاء الهيئة لم يعترفوا بشيء من ذلك [٥].

ادعاء مراسل صحيفة المدينة أن ملف القضية تم تحويله للمحكمة للمطالبة بالحق الخاص [٦]، وهذا كلام غير صحيح [٧].

---

(١) الوطن في ١٤٢٩/٣/٢٨هـ، العدد ٢٧٤٤، والوطن في ١٤٢٩/٤/١٣هـ، العدد ٢٧٥٩، وعكاظ في ١٤٢٩/٤/٢٤هـ، العدد ١٥٢٢٢.

(٢) المدينة في ١٤٢٩/٣/٢٥هـ، العدد ١٦٤١٥.

(٣) اتصلت على كلٍ من: عضو الهيئة المذكور، ورئيس هيئة المدينة، ونفيا صحة هذا الكلام على الإطلاق.

(٤) المدينة في ١٤٢٩/٣/٢٦هـ، العدد ١٦٤١٦، وفي ١٤٢٩/٤/٢٢هـ، العدد ١٦٤٤١.

(٥) انظر الهامش (١) ص ٥٤.

(٦) المدينة في ١٤٢٩/٤/٢٤هـ، العدد ١٦٤٤٣، وفي ١٤٢٩/٤/٢٨هـ، العدد ١٦٤٤٧.

(٧) انظر الهامش (٣) ص ٥٤.

خامساً: مخالفة نتائج تقارير الجهات المختصة في تفاصيل فنية لا يعرفها إلا المختص، ومن أمثلة ذلك ما نشرته صحيفة عكاظ [1] من أن هناك (حكّة) في سيارة الضحايا تثير شبهة جنائية على دورية الهيئة في القضية، بينما صدر قبل ذلك تقرير الأدلة الجنائية وأكد أنه ليس هناك أي احتكاك بين سيارة الهيئة والسيارة الأخرى[2].

سادساً: تحريف بعض الكلمات بشكل يغير المعنى تماماً، ومن أمثلة ذلك تحريف كلمة «المتابعة» إلى «المطاردة»[3]

سابعاً: عدم التثبت من تفاصيل الأخبار، والاعتماد في بعضها على توقعات أو أحاديث الآخرين؛ فقد نشرت صحيفة الوطن خبراً بناء على مصدر من مصادرها، وأثناء الخبر قالت: «ووفقاً لرواية هذه المصادر ، التي لم يتم التأكد من صحتها». [4]

(١) عكاظ في ٢٦/٣/١٤٢٩هـ، العدد ١٥١٩٥.
(٢) المدينة في ٢٦/٣/١٤٢٩هـ، العدد ١٦٤١٦.
(٣) انظر الهامش (٢) ص ٣٩.
(٤) انظر الهامش (١) ص ٣٥.

(٢)

القصور الفكري للصحافة المحلية في معالجة قضايا الهيئـة وأسبابه

ينظر البعض إلى سلبية المعالجة الصحفية لقضايا الهيئة نظرة جزئية، فيتوقع أن السبب الرئيسي لها هو أخطاء وتجاوزات بعض أعضاء الهيئة، الأمر الذي دفع الصحافة لنقد تلك الممارسات الخاطئة، كون وسائل الإعلام سلطة رقابية رابعة تمارس دورها في نقد مظاهر القصور في المجتمع [١]. هذه النظرة الجزئية تتناسى أن هناك عوامل عالمية ومحلية على صعيد الصراع الحضاري، وعلى الصعيد العقيدي والثقافي والفكري ذات تأثير في غاية الأهمية على الموضوع؛ ينبغي ألاّ تعزل عنها القضية حينما نريد أن نجمع أطرافها، ونحللها بشكل موضوعي، وننظر لها من كافة الزوايا، كما أن هناك سياقات عامة

---

(١) هذه سمة من سمات الصحافة في النظام الديمقراطي و الليبرالي، للمزيد انظر إلى «مدخل إلى علم الصحافة» للدكتور فاروق أبو زيد ص٦٧-٧٠، دار عالم الكتاب – القاهرة، الطبعة الثانية، و«مقدمة في الاتصال السياسي»، للدكتور محمد البشر ص٦٦-٦٨.



جاءت هذه القضية ضمنها ينبغي أيضاً أن تكون حاضرة أثناء هذا الحديث، ولا يسوغ أن تعزل القضية عنها.

وعند التأمل نجد أن القصور الذي تعاني منه الصحافة في معالجتها لقضايا الهيئة على نوعين:

الأول: قصورٌ فكريٌّ، وهو الأساس، نتج عن عوامل وأسباب داخلية وخارجية، مما أدى الى النوع الثاني: وهو القصور المهني في المعالجة الصحفية.

وفي هذا المبحث سنتطرق إلى القصور الفكري للصحافة المحلية أثناء معالجتها لقضايا الهيئة، وأسبابه، وذلك من خلال الحديث عن العوامل التالية:

أولاً: الاستهداف الأجنبي

تحرص الإدارة الأمريكية على الاستخدام الفاعل للآلة الإعلامية في كافة صراعاتها ومواجهاتها الفكرية والسياسية والعسكرية، وتوظفها لخدمة مصالحها الاستراتيجية وترويج ثقافتها وقيمها بين أفراد الشعوب المستهدفة؛ وذلك لإدراكها للآثار الواسعة والعميقة

للإعلام على قناعات الشعوب وثقافاتها، ومعرفتها بأن «ميدان الصراع القائم والمستقبلي هو ميدان الثقافة والإعلام، حيث تبدلت وتغيرت وسائل السيطرة وإخضاع الشعوب نتيجةً للقوة التي تملكها تكنولوجيا الاتصال الحديثة في جانبي الوصول إلى بقاع الأرض كافة، وما تتمتع به من أساليب إقناعية وخصائص فنية».(١) ومن شواهد ذلك: برنامج «إعادة التربية» الذي نفذته سلطة الاحتلال الأمريكي في ألمانيا عقب هزيمتها في الحرب العالمية الثانية، والذي أعادت من خلاله تخطيط الساحة الإعلامية الألمانية على أمل تشكيل الرأي العام الألماني على أسس جديدة كلياً؛ تتوافق مع التطلعات الأمريكية.

ويأتي في هذا السياق مجموعة من المشروعات الإعلامية التي استخدمتها الإدارة الأمريكية في مناسبات مختلفة كاستراتيجية أساسية في مواجهة خصومها؛ فهذا مشروع «إذاعة أوروبا الحرة/راديو الحرية» الذي تأسس عام ١٩٥٢م إبان الحرب الباردة، ومشروع «إذاعة أفغانستان

(١) «تعددية الاعلام»، ياسر الشهري، دار غيناء للنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ، ص٩.

الحرة» في بداية المواجهات الأمريكية مع حكومة طالبان عام ١٩٩٨م، وإذاعتا «إيران الحرة» و«الغد» الناطقتان بالفارسية، والموجهتان لدولة إيران، ومشروع «قناة الحرة» و«إذاعة سوا» الناطقتين بالعربية، و«تسيس برامج وأفلام هوليود»؛ ومشروع «مبادرة وزير الخارجية الأمريكية الأسبق كولن باول عام٢٠٠٢م لإصلاح مسار الإعلام العربي وإنهاء سيطرة الاتجاهات القومية والمتطرفة، والمرصود له ٣٥ مليون دولار، وغير ذلك من المشروعات الإعلامية المتنوعة التي لا يمتلك المتابع لها إلا أن يصاب بالدهشة لضخامة الاستخدام الأمريكي لتلك الوسائل في الصراعات المختلفة للإدارة الأمريكية، وهو ما يؤكد أن الآلة الإعلامية لم تتأخر يوماً عن المشاركة في أي صراع أو مواجهة أمريكية»[١].

---

(١) انظر «قناة الحرة وأمركة العقل العربي»، عبدالعزيز بن زيد آل داود، دار غيناء للنشر، الطبعة الأولى، ص ص ٥٣ -١١٣، وتقرير صحفي بعنوان «إذاعة الغد تواجه «مرك بر أمريكا» في موقع إسلام أون لاين في ١٢ يناير ٢٠٠٣م للكاتب مطيع الله تائب، وتقرير بعنوان «الكونجرس يوافق على إذاعة موجهة للأفغان تتكلف٢٠ مليون دولار في عامها الأول» في صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ ١٤٢٢/٨/٢٣هـ، العدد ٨٣٨٢، وتقرير بعنوان «إذاعة العراق الحر تكسب المزيد من المستمعين» في صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ٢٠/١٠/١٤٢٤هـ، العدد ٩١٤٧، ووكالة الأنباء الكويتية في ١٩٩٨/٩/٣م بعنوان «الكونجرس الأمريكي يصر على بث إذاعة موجهة إلى إيران والعراق من براغ».



ومع تداعيات أحداث ١١ سبتمبر؛ برز توجه قوي لدى الإعلام الغربي عموماً والأمريكي منه على وجه الخصوص نحو إزالة العوائق التي تحول دون رواج الثقافة الأمريكية في مجتمعات الشرق الأوسط، فاستُهدِفت المؤسسات الشرعية في المنطقة وعلى الأخص في المملكة، ونالت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المملكة من ذلك نصيب الأسد: فقد استنهضت المؤسسات الغربية – المعنية بحقوق الإنسان –مع وسائل الإعلام جهودها؛ وجرى التركيز على المؤسسات الشرعية في المملكة – باعتبارها مركز ثقل استراتيجي في العالم الإسلامي –.

وقد أشار وزير الدفاع الأمريكي السابق دونالد رامسفيلد إلى شيء من ذلك في صحيفة الواشنطن بوست عام ٢٠٠٤م عندما قال: «أوضح الرئيس الأمريكي أن السبيل الوحيد لكسب حرب اليوم هو نقل المعركة إلى العدو وصد التهديد الإرهابي للحضارة، لا في مناطق نفوذه الثانوية وإنما في مركز سلطته، وقد أصاب في ذلك»[١]. كما

(١) «قناة الحرة وأمركة العقل العربي»، مرجع سابق، ص٤٨.



أخذت تلك المؤسسات تبحث عن نقاط الضعف، وتقوم باستغلالها لممارسة أنواع من الضغوطات بهدف تحجيم دور المؤسسات الشرعية في المجتمع السعودي على وجه الخصوص، وزعزعة ثقة النخبة في جهودها، والتشكيك في مدى استفادة المجتمع منها، والمطالبة بإعادة صياغتها بحيث لا تتعارض مع الأجندة الفكرية الغربية المراد الترويج لها في المنطقة، بل محاولة إلغاء ما استطاعوا منها.

ويأتي ذلك ضمن الآليات التي تنفذ من خلالها الإدارة الأمريكية ما تسميه بـ «حرب الأفكار» الموجهة نحو العالم الإسلامي عموماً؛ ومنطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص، والتي أعلن شرارتها وزير الدفاع الأمريكي السابق دونالد رامسفيلد ضمن ما أسمته أمريكا بـ «الحرب على الإرهاب»؛ حيث دعا في مقابلة صحفية في عام ٢٠٠٢م إلى شن تلك الحرب، وظل يردد الكلام عن أهميتها إلى أن استقال، وقد أدلى بتصريح إلى صحيفة الواشنطن بوست في ٢٠٠٦م قال فيه: «نحن نخوض حرب أفكار مثلما نخوض حرباً عسكرية، ونؤمن بأن أفكارنا لا مثيل لها». وعن



أهداف تلك الحرب يقول رامسفيلد في حديث صحفي عام ٢٠٠٣م: «نريد لشعوب الشرق الأوسط أن يكون إسلامها كإسلام الشعوب المسلمة في شرق أوروبا»،ويعني بذلك أن يكون إسلامهم مجرد انتماء تاريخي لا أكثر، وليس له تأثير عملي على الواقع، كما صرحت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس بأن الهدف الأكبر للمواجهة الفكرية المزمعة هو تحديداً الانتصار لفكر الليبرالية الأمريكية الجديدة؛ حيث قالت: «إن المهمة الأساسية لحرب الأفكار تتعلق بالترويج للقيم الأمريكية المتمثلة في الحرية والديمقراطية ونظام السوق الحر». وقد نصت الورقة الرئيسية لاستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية على أن أحد أهم أدوات أمريكا في نشر مبادئها في الشرق الأوسط هو: «شن حرب أفكار» مع اللجوء للحل العسكري عند الحاجة إليه [١].

وبناءً على ذلك فمن الطبيعي أن تسعى الإدارة الأمريكية إلى

(١) انظر «معركة الثوابت بين الإسلام والليبرالية»، للدكتور عبدالعزيز كامل، إصدار مجلة البيان، ١٤٢٩ هـ ص٢٠٧-٢١٦.

إزالة كل عائق يحول دون نجاح هذه الحرب الفكرية في تحقيق أهدافها التي أقيمت من أجلها، خصوصاً في دولة كالمملكة العربية السعودية، التي تحتل مكانة استراتيجية كبيرة وعميقة على مستوى الشرق الأوسط والعالم الاسلامي أجمع.

من هنا جاء التركيز على هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أو ما يسمونه بـ«الشرطة الدينية» أكثر من غيرها من المؤسسات الشرعية في المملكة؛ فهي من أبرز الجهات الرسمية المخولة بضبط السلوك والآداب الاجتماعية، وتقويمها وفق أحكام الشريعة الإسلامية، كما أن لديها صلاحيات عملية في المنع والتغيير في الواقع اليومي المعيش؛ فهي بالتالي تحول دون شيوع أنماط السلوك الغربي و تطبيع ثقافته في المجتمع السعودي، فالمطالبات المتعددة وغير المنطقية التي تطالب بمنع كافة أشكال التمييز ضد المرأة – المبني جزء منها على اتفاقية سيداو [1] –، والمطالبات

(١) اختصار للاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة وعرضتها للتوقيع والتصديق في ديسمبر ١٩٧٩م، وبدئ العمل بها في سبتمبر ١٩٨١م، وهي معنية بشؤون المرأة وحقوقها وفق النظرة الغربية، وتطالب بالمساواة المطلقة بين الرجل والمرأة وإلغاء كافة أشكال التمييز بينهما.

بمنح مزيد من الحرية الدينية للأقليات الطائفية والدينية في المملكة، وغيرها من المطالبات المشابهة... تحول دون تطبيق كثير منها في الواقع العملي اليومي جهات شرعية، أهمها هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فضلاً عن أن الدولة السعودية ومؤسساتها الشرعية قائمة أساساً على عقيدة وثقافة تتباين بشكل كامل مع الثقافة الغربية، و تسعى إلى ترسيخ تلك العقيدة والثقافة في المجتمع بشكل عملي.

وقد تحدث تقرير عنوانه: «قاصرات إلى الأبد» أصدرته منظمة مراقبة حقوق الإنسان الأمريكية (HUMAN RIGHTS WATCH) عن أوضاع المرأة السعودية لعام ٢٠٠٨م عن أن نظامي الولاية على المرأة والفصل بين الجنسين هما من أبرز انتهاكات حقوق المرأة في السعودية؛ ويقول التقرير في سياق حديثه عمن يقوم بمراقبة تنفيذ هذين النظامين: «..وتراقب هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الحكومية الفصل بين الجنسين بكافة أشكاله، وتنفذه أيضاً في كل أماكن العمل باستثناء المستشفيات، وحين يكتشفون اختلاطاً غير قانوني بين الجنسين يصرح

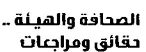
لهم باعتقال الأشخاص، ونقلهم إلى أقرب مركز شرطة..»
بينما تتحدث وكالة (BBC) البريطانية عن دور الهيئة في المملكة بقولها: «..تسهر هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على تطبيق الشريعة الإسلامية بحذافيرها في المملكة؛ وبخاصة حين يتعلق الأمر بالعلاقات بين الرجل والمرأة وقضية اختلاط الجنسين في المجتمع»[١].

ولو اطلعنا على بعض التقارير المعلنة[٢]— الحكومية منها وغير الحكومية - التي تعدها بعض المؤسسات والمنظمات الدولية والأمريكية عن أوضاع حقوق الإنسان في المملكة؛ كمنظمة العفو الدولية (AMNESTY INTERNATIONAL)، ولجنة حقوق الإنسان التابعة لهيئة

---

(١) انظر تقرير «قاصرات إلى الأبد» ٢٠٠٨م، وخبر بعنوان «اتهام سعودي بالزواج من ٦ نساء» في BBC بتاريخ ٣١ يوليو ٢٠٠٨.

(٢) انظر على سبيل المثال تقرير «انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان تتعرض لها المرأة» الصادر عن منظمة العفو الدولية في ٢٠٠٠م، وتقرير اللجنة الأمريكية حول الحرية الدينية الدولية عن المملكة لعام ٢٠٠٣ م، وتقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن حقوق الانسان في المملكة لعام ٢٠٠٤م، والتقرير السنوي السابع لوزارة الخارجية الأمريكية عن الحرية الدينية في العالم لعام ٢٠٠٥م، المحور الخاص بالمملكة، وتقرير «قاصرات إلى الأبد» عن انتهاكات حقوق الانسان الناجمة عن نظام الولاية والفصل بين الجنسين في المملكة لعام ٢٠٠٨م الصادر من منظمة مراقبة حقوق الانسان، وتقرير «أمراء ورجال دين وأجهزة رقابة..المملكة ما تزال فيها مواضيع الدين والسياسة محفوفة بالمخاطر» الصادر عن لجنة حماية الصحفيين ٢٠٠٦م. غيرها.

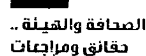


الأمم المتحدة، ولجنة الحريات الدينية بوزارة الخارجية الأمريكية، ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان الأمريكية (HUMAN RIGHTS WATCH)، وغيرها من المؤسسات والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان، فإننا سنجد أنها لا تكاد تخلو من القضايا المتعلقة بالهيئة، بل تأخذ هذه النوعية من القضايا في أحيانٍ كثيرةٍ حيزاً كبيراً من تلك التقارير [١]، كما سنجد بين ثناياها قدراً كبيراً من التشويه لدور الهيئة في المجتمع السعودي [٢]، وتحريضاً للدول الكبرى والمنظمات الحقوقية الأخرى على الهيئة؛ بحجة أنها من الجهات الرسمية التي تصادر حقوق الإنسان – وفق النظرة الغربية – [٣]، وتحول دون شيوع العولمة الثقافية وتطبيقها

(١) تكرر لفظ «المطوعين» و«الشرطة الدينية» – والمقصود بهما هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن حقوق الانسان في المملكة لعام ٢٠٠٤م- (٤٧) مرة، مع العلم أن التقرير لا يتجاوز (٢٤) صفحة.

(٢) ومن ذلك ما ورد في تقرير اللجنة الأمريكية حول الحرية الدينية الدولية لعام ٢٠٠٣م «المطاوعة متطفلون، ويقومون بشن هجمات تعسفية على البيوت الخاصة ويمارسون صلاحيات فضفاضة وغامضة..» و«..العاملات الأجنبيات القادمات من بعض البلدان النامية ينتابهن الخوف من مغادرة منازلهن بسبب المعاملة التي من المحتمل أن يلاقينها من المطاوعة».

(٣) انظر على سبيل المثال المطالبات التي احتواها البيان الصحفي الصادر من منظمة مراقبة حقوق الانسان في عام ٢٠٠٢م بعنوان «السعودية .انتقاد دور الشرطة الدينية في حريق مدرسة البنات»، والمطالبات التي تضمنها تقرير اللجنة الأمريكية حول الحرية الدينية الدولية عن المملكة لعام ٢٠٠٣م والموجهة للحكومة الأمريكية.



على المستوى المحلي [١]، وسيجد القارئ في تلك التقارير عدداً من المطالبات الملحة والموجهة لحكومة المملكة - على أكثر من مستوى - تطالب بإلغاء هذه المؤسسة الحكومية، أو على الأقل التقليل من صلاحيتها، وتحجيم دورها [٢]، والتشهير بتجاوزات أفرادها عبر وسائل الإعلام المحلية بدعوى حرية التعبير [٣]، حيث أن حكومة المملكة متهمة - كما زعموا - بالتعاطف مع الهيئة، والتغاضي عن أخطائها، ومنع وسائل الإعلام من نقد تجاوزات أفرادها.

الغريب أن قضايا هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن

---

(١) هي في الواقع صورة مقيتة من صور الهيمنة الثقافية الغربية على ثقافات الشعوب الأخرى.

(٢) انظر تقرير اللجنة الأمريكية حول الحرية الدينية الدولية عن المملكة لعام ٢٠٠٣م، والتقرير السنوي للخارجية الأمريكية عن الحرية الدينية في العالم لعام ٢٠٠٦هـ.

(٣) انظر التقرير السنوي للخارجية الأمريكية عن حقوق الانسان في المملكة لعام ٢٠٠٤م، حيث بارك وشجع على حصول الصحافة السعودية على الحرية في نقد تصرفات «المطوعين»، وتقرير «أمراء ورجال دين وأجهزة رقابة..المملكة ما تزال فيها مواضيع الدين والسياسة محفوفة بالمخاطر» الصادر عن لجنة حماية الصحفيين ٢٠٠٦م»، حيث بارك قيام بعض الصحفيين بنقد ممارسات المؤسسة الدينية في المملكة، ويصفهم بالشجعان، كما بارك - صراحة - ما قامت به بعض الصحف السعودية من انتقاد الشرطة الدينية في المملكة إبان حريق متوسطة البنات بمكة المكرمة عام ٢٠٠٢م، ويصفه بالتحدي غير المسبوق وبالمنعطف المفصلي في مسيرة الصحافة السعودية؛ ويذكر في سياق الثناء مقالاً نشرته صحيفة عكاظ يصف أعضاء الهيئة بأنهم يمنعون الحياة وينشرون الموت.



المنكر حاضرة حتى على مستوى خطابات رئيس الإدارة الأمريكية في المناسبات العامة، ففي خطاب الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش، بمناسبة الذكرى العاشرة لصدور قانون الحريات الدينية الدولي، انتقد عدم احترام الشرطة الدينية في المملكة لمفهوم الحرية الدينية –حسب المفهوم الغربي لها– وقيامها بالقبض على غير المسلمين بسبب ممارساتهم الدينية الخاصة،[١] وهذا يبين المستوى العالي للاستهداف الأجنبي لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومقدار انزعاج أولئك من دورها في المجتمع السعودي.

هذا الاستهداف الأجنبي لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يأتي ضمن سياق عام، وهو سياق حرب الأفكار التي تنفذها الإدارة الأمريكية، ولا يسوغ على الإطلاق أن ينظر له بنظرة جزئية، تفصله عن سياقه العام المشار إليه.

ومما يزعج المتابع أن جل تلك الكتابات المذكورة آنفاً تفتقد المصداقية والموضوعية، حيث إنها مبنية على

(١) وكالة رويترز في ١٤ يوليو ٢٠٠٨م.

معلومات مغلوطة و غير دقيقة، وتعتمد في نقل الوقائع على النشر غير الدقيق الذي تنشره بعض الصحف المحلية عن الهيئة، وعلى بعض الشكاوى الكيدية ذات المقاصد المشبوهة، وهذا يشير إلى مستوى الضغوط التي تتعرض لها حكومة المملكة فيما يتعلق بقضايا هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر [1].

وقريباً من ذلك حال كثير من التغطيات الإعلامية العالمية لقضايا الهيئة من ناحية عدم دقة أخبارها، وتشويه الحقيقة فيها، وأدلجة ما صح من أخبار ومواقف وتصريحات حول الهيئة. وقد قدر لي أن أشترك مع أحد زملائي العاملين في الوسط الإعلامي في إعداد حلقة في وكالة «مونت كارلو» الفرنسية عن الشرطة الدينية في المملكة بعد الأحداث التي أثيرت عن الهيئة في منتصف عام ١٤٢٨هـ وما صاحبها من تصعيد إعلامي. وأثناء الإعداد للحلقة تم الاتصال هاتفياً

(١) لمزيد من الاطلاع على المطالبات الغربية بخصوص الهيئة ومدى ما تتضمنه من تشويه، والرد عليه، انظر كتاب: «الإصلاح المجتمعي: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في السعودية»، لمجموعة من المثقفين السعوديين، دار غيناء للنشر، ط١، ١٤٢٧ هـ.



بأربع من الشخصيات السعودية المعروفة على المستويين الرسمي و الثقافي، وذلك لاستطلاع آرائهم حول دور الشرطة الدينية في المملكة ومستوى الرضا الشعبي عنها، وطلب منهم مقدم البرنامج الإجابة على عدد من «الأسئلة الموجهة» التي تخدم الهدف غير المعلن للحلقة - الذي ظهر ما يشير إليه لاحقاً - في محاولة منها للبحث عن آراء تعطي رسالة للمستمع مفادها أن المجتمع السعودي معارض لدور الهيئة، لكن المقدم فوجئ بأنهم جميعاً كانوا مؤيدين، بل فخورين بوجود مؤسسة حكومية تضبط سلوك أفراد المجتمع السعودي وفق أحكام الإسلام، فتضايق المذيع من هذه الآراء، وألغاها جميعاً، وأبقى على مشاركة لأحد المراسلين السعوديين المغمورين، تحدث فيها بما يريده المذيع، وبما يوافق سياسة الوكالة، حيث تهجم فيها على الهيئة، وأبدى تضجره من بعض ممارساتها.

ولقد كان لهذا الاستهداف الأجنبي تداعيات وتأثيرات سلبية واضحة على واقعنا الداخلي، لقوة الإعلام الأجنبي

عموماً [1] وعمق تأثيره على المشهد الإعلامي المحلي والعالمي من جهة، ولضعف وسائل الإعلام في المنطقة وضعف استقلاليتها الإعلامية من جهة أخرى.

ثانياً: التوافق مع المصالح الأجنبية

من الاستراتيجيات التي تستخدمها الإدارة الأمريكية وغيرها من حكومات الدول الغربية كوسيلة للانتصار على منافسيهم في الصراعات الحضارية: العمل على كسب بعض الشخصيات الفكرية والإعلامية المؤثرة في مجتمعات الدول المستهدفة، ونشر الأفكار الليبرالية بينهم، وإغراؤهم بأنواع الدعم اللوجستي والمادي لهم مقابل تبنيهم لهذه الأفكار، والقيام بترويجها بين أفراد مجتمعهم بما يخدم المصالح الغربية.

وقد سبق أن استخدمت ذلك الإدارة الأمريكية ضد منافسها الاتحاد السوفيتي في الحرب الباردة، عندما شعرت

---

(١) والإعلام الأمريكي على وجه الخصوص.

أن طبيعة المعركة الحقيقية مع الخطر الشيوعي في ذلك الوقت كانت فكرية، فقامت بتحويل مواجهتها الاقتصادية والعسكرية إلى مواجهة فكرية بالدرجة الأولى، ووضعت استراتيجية فكرية عامة للتعامل مع الخطر الشيوعي، أنشأت للمساهمة فيها قسماً خاصاً في وكالة الاستخبارات الأمريكية في فترة الحرب الباردة، وكان هدفه الرئيسي هو العمل على تغيير مواقف المفكرين في شرق أوروبا ضد الشيوعية. وإسناد هذا الدور لوكالة الاستخبارات يتنافي مع طبيعة العمل الفكري، وطبيعة أجهزة الاستخبارات بالمفهوم التقليدي لها [1]. كما قامت بتجنيد مجموعات من الحداثيين في الشرق والغرب لتنفيذ مخطط ثقافي وفكري قامت بتصميمه وكالة الاستخبارات الأمريكية، يهدف إلى إقصاء الثقافات التي تتنافى مع الثقافة الأمريكية أو تصطدم معها؛ والتي كان أبرزها الخطر الشيوعي، كما قامت الاستخبارات الأمريكية بتمويل الأنشطة والبرامج والمؤتمرات والمؤلفات

(١) انظر كتاب: «استراتيجيات غربية لاحتواء الإسلام..قراءة في تقرير راند ٢٠٠٧م» للدكتور باسم خفاجي، من إصدارات المركز العربي للدراسات الإنسانية بالقاهرة، ص ص ١٧-١٨.

التي قام بها الحداثيون وفق المخطط المتفق عليه. وقد اعترف عددٌ من رموز الحداثة بالدعم الأمريكي لبرامجهم التي تخدم الأجندة الأمريكية في تلك الفترة، وأفاد كبير الحداثيين العرب (جابر عصفور) أنه فوجئ بأن الحداثة لعبة سياسية، وأنها خيانة تلقى دعماً مالياً من الغرب، كما اعترف عددٌ منهم بأنهم كانوا مضللين ومخدوعين لمدة نصف قرن تقريباً بعدما انكشفت الحقيقة للجميع [1]!!

وفي هذا إشارة واضحة إلى أن مثل هذا الدور في استخدام الشخصيات المؤثرة لخدمة المصالح الأمريكية يمكن أن يتكرر بشكل أو بآخر لتحقيق الهدف ذاته، وهو تغيير العقول والقناعات، وتجنيدها بشكل مباشر وغير مباشر لخدمة تلك المصالح.

---

(١) للاستزادة انظر كتاب: «الحرب الباردة الثقافية..المخابرات الأمريكية وعالم الفنون والآداب» للكاتبة البريطانية فرانسيس سوندرز، التي تحدثت فيه عن خيانات الحداثيين وتعاونهم مع المخابرات الأمريكية إبان فترة الحرب الباردة. وقد استعرض الكاتب الدكتور عبدالعزيز السليمان بعض فصول الكتاب في مقالة له بعنوان: «الحداثة صنعتها الاستخبارات الأمريكية وهي مشروع سياسي لمواجهة الشيوعية ثم الإسلام» في مجلة الدعوة عدد ٢٠٥٧ وتاريخ ١٤٢٧/٧/٣٠هـ؛ وانظر كذلك التحقيق الصحفي الذي قامت بنشره مجلة المستقبل الإسلامي في عددها ١٣٤ بتاريخ جمادى الآخرة سبتمبر ٢٠٠٢ م ص١٧-٢١ عن الموضوع نفسه.

وبعد أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١م توجهت حرب الأفكار التي تقودها أمريكا إلى العالم الإسلامي، ونتيجة لذلك أعد كثير من مراكز الأبحاث والدراسات الاستراتيجية الأمريكية تقارير ودراسات عن كيفية إدارة هذه الحرب الفكرية، للحد من انتشار الإسلاميين وتأثيرهم في منطقة الشرق الأوسط، والترويج للقيم الليبرالية الأمريكية بين أفراد مجتمعاتها. وكان من أهم المقترحات الرئيسية في ذلك: ضرورة العناية بتيار الليبراليين في دول العالم الإسلامي، لاسيما في منطقة الشرق الأوسط والمملكة تحديداً، والتعامل معهم على أنهم حلفاء استراتيجيون لأمريكا على المستوى الفكري، وأشهر تلك التقارير: تقارير مؤسسة راند، التي أوصى تقريرها «الإسلام المدني الديمقراطي: الشركاء والموارد والاستراتيجيات» الصادر عام ٢٠٠٥م؛ بدفع الصحفيين للبحث عن جميع المعلومات والوسائل التي تشوه سمعة من تسميهم بـ «الأصوليين»، وتجنب إظهار أي بادرة احترام لهم ولأعمالهم، أو إظهارهم كأبطال، كي لا يجذبوا



إليهم أحداً للتعاطف معهم، ويدخل في مفهوم الأصوليين: «السلفيون السنة والوهابية»، كما نص التقرير على أهمية مزاحمتهم على عقول الناس وقلوبهم عن طريق تسخير الدولار في تغيير الأفكار باتجاه العلمنة والأمركة واللبرلة، كما أوصى تقريرها «بناء شبكات مسلمة معتدلة»، الصادر عام ٢٠٠٧م بضرورة دعم الإدارة الأمريكية لقيام شبكات وجماعات تمثل التيار العلماني والليبرالي والعصراني في العالم الإسلامي، لكي تتصدى تلك الشبكات والجماعات لأفكار وأطروحات التيارات الإسلامية التي يصنفها التقرير بأنها تيارات متطرفة، كما أكد التقرير على أهمية دعم الصحفيين الذين يلتزمون بخط التعددية والديمقراطية لخدمة المصالح الأمريكية في المنطقة [١].

وفي «مشروع الشرق الأوسط الكبير» الذي أطلقته الإدارة الأمريكية ضمن حربها على الإرهاب؛ وفي الشق

(١) انظر كتاب: «استراتيجيات غربية لاحتواء الإسلام..قراءة في تقرير راند ٢٠٠٧م» ص٦-٥٤، مرجع سابق، وكتاب: «معركة الثوابت بين الاسلام والليبرالية»، عبد العزيز كامل، مرجع سابق، ص ٢١٢.



الإعلامي منه: التأكيد على ضرورة الإفادة من الصحفيين والكتاب وقادة الرأي الليبراليين في تمرير القيم الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط [1].

وقد أشارت مجموعة من الدلائل والمؤشرات إلى أن عدداً من الجهات الأجنبية المشبوهة تسعى إلى إغراء بعض العاملين في الوسط الإعلامي والثقافي، ودفعهم إلى الكتابة المسيئة عن المؤسسات الشرعية في المملكة؛ ومنها هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ومن شواهد ذلك ما ذكرته الكاتبة الصحفية وسيدة الأعمال حصة العون في مداخلتها الشهيرة في قناة LBC من أن السفارة الأمريكية في المملكة زارتها مراراً، وحاولت معها أكثر من مرة، لتشارك في الكتابة السلبية عن جهازي الهيئة والقضاء في المملكة، لكنها رفضت ذلك، كما زارها القنصل الأمريكي للغرض نفسه، وعرضوا عليها قروضاً وتسهيلات مالية

---

(١) انظر نص الفقرة المتعلقة بوسائل الاعلام في المشروع في كتاب «قناة الحرة وأمركة العقل العربي»، لعبد العزيز الداود، مرجع سابق، ص٧٩- ٨٠، ١١٣.



مقابل ذلك [1].

وقد أكد هذا التوافق سمو النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الأمير نايف بن عبدالعزيز، في تعليق له على ما تفتعله بعض وسائل الإعلام من أخبار لتشويه المؤسسات الشرعية في المملكة، التي منها: هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حيث قال سموه: «هؤلاء الذين يحاولون أن يسيئوا إلى رجال العلم أو إلى جهة تخدم العقيدة مثل هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فلاشك أن هذا ينتج عن أمرين لا ثالث لهما: إما جهل وعمالة للغير، وإما عدم وجود إيمان في قلوب هؤلاء الناس» [2].

وفي الجملة فليس غريباً وجود قدرٍ من التواطؤ بين بعض الشخصيات الليبرالية في المجتمع وجهات أجنبية لخدمة المصالح الغربية في المنطقة. وقد أشار إلى ذلك

(١) انظر مقال الدكتور سعد البريك بعنوان: «إلى سمو وزير الداخلية: الإعلام لا يحجب الشمس» في ملحق الرسالة بصحيفة المدينة في ١٤٢٧/٩/٧هـ. فقد قام بنقل نص الاتصال الهاتفي للكاتبة حصة العون، وممن علق على هذا الاتصال ومضمونه: الكاتب خالد السليمان في مقاله «الوحل الصحفي» في صحيفة عكاظ بتاريخ ١٤٢٧/٩/٢هـ العدد ١٤٦٣٨، وغيرهما.

(٢) صحيفة الاقتصادية في ١٤٢٧/٨/٢٩هـ.

الأمير نايف في مؤتمر صحفي حيث قال: «**هناك دعاة للتغريب وأصحاب علاقات بشبكات أجنبية، سنقطع ألسنتهم، ونعرف اتصالات في جهات أجنبية، سنحاربهم ونقطع دابرهم**»[١].

وقد نُظمت في السنوات القليلة الماضية عدة فعاليات تشير إلى هذه العلاقات المشبوهة، ومنها: المؤتمر الذي نظمه (معهد المؤسسة الأمريكية حول الديمقراطية في العالم العربي)، وعنوانه: «إلى المعارضين العرب: ارفعوا أصواتكم».. دُعِيَ له مجموعة من ممثلي التيارات الليبرالية العربية لمناقشة دورهم في تحولات أوطانهم السياسية والاستراتيجية وأثر الدعم الغربي لهم؛ تلاه معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى بعقد ورشة عمل حول مستقبل الليبرالية العربية في ضوء نجاحات القوى الدينية في مجمل ما أجري من انتخابات في عام ٢٠٠٥م. [٢]

---

(١) انظر مقال الدكتور سعد البريك في الهامش(١) ص ٨١.

(٢) للاطلاع على حقائق أكثر حول هذه الجزئية انظر: «التطرف المسكوت عنه..أصول الفكر العصراني..السعودية نموذجاً» للدكتور ناصر الحنيني ص٢٣-٢٧، دار الكتب المصرية بمصر، الطبعة الأولى، وانظر كذلك مقال باللغة الانجليزية بعنوان: «الليبراليون العرب عمالة تحت=

هذا من جانب، ومن جانب آخر فهناك صنف آخر لا يتواطأ بالضرورة مع جهات أجنبية معينة، ولكن تتوافق مصالحه الفكرية مع بعض المصالح الأجنبية، ما يدفعه إلى السعي لتحقيق تلك المصالح، وخدمة بعض الأجندة الفكرية الغربية وتيسير طرق رواجها، وتسويقها في المجتمع بشتى الوسائل، وذلك لوجود قناعات فكرية وطموحات استراتيجية مشتركة.

ومن الطبيعي حينئذٍ أن يعمل هؤلاء المتواطئون مع المصالح الأجنبية أو المنتفعون من رواجها في المجتمع على إزالة كل عائق يحول دون تطبيع المجتمع عليها. وحيث إن الهيئة إحدى المؤسسات الحكومية في المملكة، التي يتعارض عملها مع طموحاتهم وآمالهم التي يتطلعون إلى ترسيخها في المجتمع السعودي، فمن المتوقع أن يسعى هؤلاء وأمثالهم إلى تحجيم دورها والحد من تأثيرها بشتى الطرق الممكنة.

= الطلب» لـ جون بي آلترمان مدير برنامج الشرق الأوسط في معهد الدراسات الدولية والاستراتيجية الأمريكي، وقد ترجم في مجلة البيان عدد (٢١٩) لشهر ذي القعدة لعام ١٤٢٦هـ.



ثالثاً: تأثير الرؤية الليبرالية

مع احتدام الاختلافات الفكرية المحلية مؤخراً بين من يُحسبون على التيار الليبرالي «النافذين في الإعلام» وبين الثقافة الإسلامية الشعبية الراسخة في البلد ومن يمثلها من علماء ودعاة؛ استغل الليبراليون مساحات الحرية الكبيرة التي حصلوا عليها، لاسيما بعد نشوب أحداث الإرهاب في المملكة، فكثفوا من نشاطهم الإعلامي للنيل من الهوية الإسلامية للدولة، محاولين إفراغها من الداخل لتبقى هويتها الإسلامية مجرد شعارات لا تحمل أي مضامين واقعية. وضمن هذه المنظومة جاء موضوع هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتصعيد الإعلامي لقضاياها، الذي كان أحد أهم محاور ذلك الصراع الفكري الذي تعامل منظروه مع قضايا الهيئة بشكل رمزي، يتجاوز حدود مفردات القضايا بذاتها إلى النظر إلى ما وراء ذلك من المعاني والدلالات والمكاسب الاستراتيجية، حيث إن الهيئة تعد من المفاصل الرئيسية في الخطاب والواقع الإسلامي

المحلي، ولها دور حيوي وإجرائي رئيس في ضمان تطبيق المواطنين والمقيمين للأحكام الشرعية والانضباط بها في الواقع العملي، وتتمتع بقبول شعبي وصلاحيات واسعة في الحيلولة دون انتشار مفردات الثقافة والسلوك التي يسعى الليبراليون لإشاعتها في المجتمع السعودي.

فقضايا مثل: الاختلاط المحرم بين الجنسين، والتشجيع على عمل المرأة بلا ضوابط شرعية، والتهوين من حجاب المرأة، والمطالبة بالتخفف منه ... تمارس الهيئة في تلك الموضوعات دور الجهة التي تحول دون رواج تلك السلوكيات المنحرفة وما تتضمنها من أفكار وافدة في المجتمع السعودي، وتعيق الجهود الحثيثة لدعاة الليبرالية والتغريب في تحقيق ذلك.

وقد تأثر موقف الصحافة المحلية من قضايا الهيئة بهذه الاختلافات الفكرية، وتحول بعضه من النقد البناء إلى ما يشبه تصفية الحسابات الفكرية، أشار إليه الرئيس العام السابق لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الشيخ

إبراهيم الغيث، حيث قال في تعليقه على حملة صحفية سابقة شنتها الصحف المحلية على الهيئة: إن بعض الكتاب يستهدفون الهيئة لتصفية حسابات قديمة [١]، كما طالب الداعية والمفكر الإسلامي الدكتور سلمان العودة بأن تعالج أخطاء الهيئة عبر النقد الموضوعي المتجرد، بعيداً عن تصفية الحسابات والمصالح الذاتية و سائر أنواع التوظيف[٢].

وفي السياق نفسه يصف الكاتب والأكاديمي سليمان الضحيان هذا النوع من التعاملات الصحفية مع قضايا الهيئة بقوله: «..غير أنك لا تملك وأنت تقرأ بعض تلك الكتابات إلا أن تصنفها بأنها من باب تصفية الحسابات مع الإسلاميين، فهل من النقد في شيء أن يسمي أحد الكتاب هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بأنها «هيئة الأمر بالموت والنهي عن الحياة» !!....نحن هنا أمام ظاهرة استقطاب حاد بدأت بالظهور في المجتمع السعودي، تقسم

(١) صحيفة عكاظ في ١٤٢٣/١/٥هـ، العدد ١٢٩٨٨.

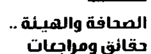
(٢) موقع الإسلام اليوم في ١٤٢٨/٦/١هـ.

المجتمع ومؤسساته إلى معاقل لتوجهات فكرية؛ فرئاسة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والمحاكم الشرعية معاقل للإسلاميين، وأخطاؤها محسوبة عليهم، وفرصة للهجوم على الظاهرة الإسلامية والإسلاميين ككل.. ».[1]

رابعاً: الاستخدام الخاطئ لمفهوم حرية الرأي

طرأت مؤخراً مجموعة من المتغيرات الإعلامية على المستوى المحلي كان لها دور في إحداث تغيير جوهري في الممارسة الإعلامية. من أبرز هذه المتغيرات: ازدياد مستوى الحرية الصحفية، واتساع مساحة النقد في وسائل الإعلام المحلية، الأمر الذي يجعلنا نتفهم شيئاً من التغيير في الممارسات النقدية الموجهة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. لكن المؤسف هو سوء توظيف هذه المتغيرات من قبل بعض الإعلاميين والكتاب، ومحاولة استغلالها لخدمة أجندة فكرية خاصة؛ فقد قامت بعض وسائل الإعلام إثر ذلك بتسليط الأضواء بشكل مركَّز

(١) صحيفة الوطن في ١٠/١/١٤٢٣هـ، العدد ٥٤١.



وغير موضوعي على ما يشاع من أخطاء لأفراد هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر دون تثبت أو تمحيص فعلي لذلك، مستفيدةً من بعض الأخطاء الفعلية التي وقعت أثناء العمل.

وقد نشر موقع قناة العربية على شبكة الانترنت تقريراً يشير إلى ذلك بعنوان «شهية الصحافة تنفتح لرصد شكاوى السعوديين من هيئة الأمر بالمعروف»[1] يتحدث عن تزايد تغطية الصحف السعودية لشكاوى المواطنين والمقيمين في المملكة ضد هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بشكل متسارع وغير مسبوق في البلاد.

كما أن من المتغيرات الإعلامية التي كان لها تأثير مهم في التعامل الاعلامي السلبي مع قضايا الهيئة: ما ظهر مؤخراً من تغير في التوجهات العامة في بعض وسائل الإعلام، ومحاولة بعضها التوافق مع الثقافات الأخرى، ولو كان ذلك على حساب الثقافة الإسلامية لبلدان المنطقة،

---

(١) موقع قناة العربية على شبكة الانترنت في ١٤٢٨/٥/٢٠هـ.

فجاءت هذه الممارسات غير المهنية في التعامل مع قضايا الهيئة كمفردة ضمن منظومة أو توجه عام، لم يراع الهوية الإسلامية لدول المنطقة عموماً و لبلاد الحرمين الشريفين على وجه الخصوص.

(٤)

القصور المهني للصحافة المحلية في معالجة قضايا الهيئة وأسبابه

النوع الثاني من القصور الذي تعاني منه معالجة الصحف المحلية لقضايا الهيئة هو قصور في الالتزام بأخلاقيات المهنة الاعلامية وأدبياتها؛ فالعمل الصحفي له أصوله واشتراطاته المهنية، التي يعد الإخلال بها إخلالاً بالمهنية الإعلامية.

ومن مظاهر هذا القصور المهني وأسبابه ما يلي:

أولاً: التصعيد الإعلامي لأخطاء الهيئة

الحجم الكمي والنوعي للتغطيات الصحفية المتعلقة بأخطاء أعضاء الهيئة، سواء الثابت منها أو المشتبه فيه، يشير بوضوح إلى أن التعاطي الإعلامي مع ذلك النوع من الأخبار لا يسير بطريقة مهنية، ولا يتم بشكل طبيعي، بل هو أشبه ما يكون بحالة استثنائية متخذة مسارات التصعيد

الإعلامي لتلك القضايا، حيث لا تناسب بين حجم التغطيات ونوعيتها وحجم الحدث!

وقد لمس ذلك صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية ورئيس المجلس الأعلى للإعلام سابقاً، وحذر من خطره في لقاء صحفي في إحدى المناسبات العامة، وكان مما قاله سموه: «..الأخطاء قد تقع من أي جهة فكأني ألمس أن هناك من يتصيد أي خطأ أو أي سلبية من الهيئة ويحاول أن يضخمها، وهذا لا يجوز بأي حال من الأحوال ليس على الهيئة ولا على أي جهة كانت حتى على الأفراد..» [١].

كما أن بعض المحسوبين على التوجهات الليبرالية في البلد شعروا أن الموضوع تجاوز حده الطبيعي، وبعض القيادات الصحفية والرموز الثقافية -هي الأخرى- شعرت بذلك. ولذلك أبدى الدكتور هاشم عبده هاشم رئيس تحرير صحيفة عكاظ سابقاً والكاتب في صحيفة الرياض حالياً، في أحد مقالاته، استغرابه ورفضه لتلك

(١) صحيفة الرياض ١٤٢٨/٥/٢هـ

الطريقة التي يتم بها التعامل مع قضايا الهيئة، حيث يقول: «..لكن غير المطلوب أو المقبول هو أن تكون وظيفة الهيئة، وليس أخطاء بعض المنتسبين إليها، هدفاً من أهداف بعض وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة.. فقد شهدنا حملات مكثفة.. ومبالغاً فيها.. وغير متوازنة في بعض الأحيان .. إثر كل حادثة.. تقع هنا وهناك من بلادنا..»[١]. وهذا الأستاذ حمد القاضي عضو مجلس الشورى، وأحد الشخصيات الوطنية التي لها حضورها ومشاركاتها الثقافية الفاعلة على المستوى المحلي يتساءل في إحدى مقالاته: «..لماذا يشن بعضنا هجوماً على الهيئة عند أي خطأ يقع من أي منسوبيها !! إنني أشفق على الهيئة وهم يواجهون أعنف هجوم عن أي خطأ يقع من منتسب لها أو من متطوع قد يحسب عليها..»[٢]، وهو ما دعا الكاتب المعروف داوود الشريان إلى أن يتساءل، تعليقاً على الحملة التي شنتها الصحافة المحلية على الهيئة إبان حادثة الحريق الشهيرة بمتوسطة البنات بمكة المكرمة، قائلاً:

(١) صحيفة الرياض في ٢٦/٤/١٤٢٩هـ، العدد ١٤٥٥٧.

(٢) صحيفة الجزيرة بتاريخ ١٠/٦/١٤٢٩هـ.

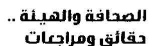
«..لكن ثبت أن الاتهام غير صحيح، والهيئة لم تتدخل ولم تمنع أحداً..لماذا إذاً ضُخمت الحملة على الهيئة وتبنتها الصحف على هذا النحو؟! »[1].

بل إن المجتمع – هو الآخر – بدأ يشعر بشيء من ذلك، ففي دراسة أجرتها مجلة الإرشاد، التابعة لجهاز الإرشاد والتوجيه في الحرس الوطني، أجمع ٥٤٪ من أفراد عينة الدراسة أن ما يتم تداوله حول الهيئة هو عبارة عن تركيز وتضخيم للأخطاء [2].

والسؤال الأهم في الموضوع هو: لماذا يتم التعاطي مع قضايا الهيئة بهذه الطريقة غير المهنية ؟ هل هو سوء تعامل مع التغييرات المحلية الطارئة على مستوى الحرية، وسوء تطبيق لمبدأ حرية التعبير؟ أم هو تصفية حسابات و نتيجة طبيعية للصراع الفكري المشار إليه سابقاً ؟ أم هي محاولة لتهييج الرأي العام ضد الهيئة، ومحاولة لإضعاف التعاطف الشعبي مع قضاياها من خلال استغلال بعض الأخطاء لتشويه صورتها بين أفراد المجتمع؟

(١) صحيفة الحياة في ١٤٢٣/١/٣هـ، العدد ١٤٢٤١.

(٢) صحيفة الوطن في ١٤٢٨/٦/٤هـ، العدد ٢٤٥٤.



لا أدري أي ذلك أقرب لتفسير هذه الظاهرة الغريبة، لكن من المؤكد أن ذلك الوضع لا يمكن أن نعده على الإطلاق وضعاً طبيعياً.

ثانياً: أدلجة الخبر الصحفي

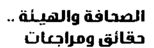
تتأثر أخبار الهيئة في أحيانٍ كثيرةٍ بالآراء والقناعات والأفكار التي يحملها الصحفي أو الصحيفة نفسها، مما يتسبب في نوعٍ من الخلط - الظاهر أو الخفي - للخبر بالرأي، الأمر الذي يُفسح مجالاً واسعاً لتأثير أكبر للانطباعات الشخصية والخلفيات الثقافية على صياغة الخبر، وتوجيهه، وذلك ما يمكن أن يعبر عنه بـ «أدلجة الخبر»، وهو سلوك إعلامي غير مهني، تُطوَّع فيه الحقائق والمعلومات الواردة في الخبر وتُخضع على حساب مصداقيته ودقته، لخدمة أيدلوجيات[١] خاصة يُراد الترويج لها، في مظهر سافر من

(١) الأيدولوجيا: هي مرجعيات ذهنية تتكون من مجموعة أفكار ومفاهيم يؤمن بها الفرد، ويترجمها إلى سلوك في واقعه الاجتماعي؛ للمزيد من التوضيح والتعريف لمعاني الأيدولوجيات وأنواعها انظر كتاب: «أيديولوجيا الإعلام» للدكتور محمد البشر، دار غيناء للنشر. الطبعة الأولى ١٤٢٩ هـ، ص ص ١٢-٣١.

مظاهر ضغط الأيدلوجيات على الحقائق.

وأدلجة الخبر- كغاية سلبية – يستخدم للوصول لها عدة وسائل، منها:

- اجتزاء المعلومة، فيُذكر جزء منها، ويُحذف جزء آخر في غاية الأهمية، قد يختلف معه فهم القارئ لذلك الخبر.
- فصل المعلومة عن سياقها الطبيعي، وتوضع في سياق آخر، يخدم أيدلوجية معينة، ويؤدي إلى فهم هذه المعلومة على غير وجهها.
- إدخال الرأي الشخصي على الخبر بما يحقق الهدف نفسه؛ ومعلوم أن من أهم الاشتراطات الفنية في الخبر عدم تضمنه للآراء الشخصية.
- التركيز على سلبيات أشخاص أو جهات معينة، تستهدف تلك الأيدلوجية الحد من سلطتهم أو تقليل شعبيتهم أو تحقيق نوع الانتصار المرحلي أو الاستراتيجي عليهم.
- «استخدام وسائل الإبراز في الصحف، كالصور، والعناوين، ونوع الخط ولونه، وحجم الحرف، ومكان



النص في الصحيفة»[١]، وذلك عند الحديث عن قضية يسهم إبرازها في تعزيز و دعم أيديولوجيا معينة.

- الكذب في أصل الخبر أو في أجزائه لتحقيق الغاية نفسها.
- التلاعب بالمصطلحات والمفردات بطريقة يتغير معها المعنى المقصود.
- إبـراز سلوكيات أو شخصيات أو جهات معينة تحمل الأجندة الفكرية نفسها المراد الترويج لها ودعمها، بغض النظر عن مدى حضورها الفعلي على المستوى الشعبي.

وجميع هذه الصور وغيرها تعد في الواقع سلوكاً يفتقد للمهنية الإعلامية، ولا تتوافر فيه أبسط الشروط الفنية اللازمة في الصياغة الخبرية، التي من أبرزها أن توصف الحقيقة كما هي في الـواقـع، وبشكل كامل؛ فلا اجتزاء للحقائق، ولا تغيير لسياقاتها، مع ضرورة خلو الخبر من الآراء الشخصية.

هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن هذا السلوك سلوكٌ

---

(١) «أيديولوجيا الإعلام»، المرجع السابق، ص ص ٣٥-٣٦.

غير شريف، ينم عن قدر من الأنانية، حيث إنه ينطلق من منطلقات فئوية، تراعي مصالحها الخاصة، ولو على حساب مصالح الوطن العامة. كما أنه سلوك لا يحترم الحقيقة، فضلاً عن احترام متلقيها، وفيه قدر كبير من التلاعب بعقول الأفراد وتضليلهم وتشويه الحقيقة في أعينهم.

والأصول المهنية للنشر تقضي أن نترك الأخبار تعبر بذاتها عن مدلولاتها، دون محاولات تطويع أو قسر لها لصالح أيديولجيات معينة، حتى إن كانت تلك الأخبار تدعم اتجاهاً معيناً لا نرغب به؛ فما من خبر إلا ويدعم أو يعارض هذه الايدولوجيا أو تلك، وواجب الإعلاميين هو نقل الحقيقة كما هي للرأي العام. وإذا كانت لدينا آراء معينة موافقة لمضمون الخبر أو معارضة له فلتكن في مقالات الرأي، منفصلة عن الخبر.

ثالثاً: التركيز على جزء من الصورة الواقعية

التعاطي الصحفي مع قضايا الهيئة يركز على جزء

من الصورة الواقعية لها، و يرسم من خلال ذلك في اللاشعور صورة ذهنية سلبية عنها لدى القارئ، ويصنع واقعاً غير صحيح يختصر الهيئة في مجموعة من الأخطاء والتجاوزات، وهنا تكمن خطورة هذا السلوك البعيد عن المهنية؛ وهذا من أخطر أنواع التأثير لوسائل الإعلام، وهو ما يسميه المختصون في الإعلام بـ «القدرة على صياغة الواقع»، ومعنى ذلك أن وسائل الإعلام حينما تركز أثناء تغطياتها الإعلامية على جزء من الصورة الواقعية عن جهة أو شخص أو قضية ما فإنها تعطي انطباعاً مغايراً عن الواقع، بل تصوغ لنا واقعاً آخر من خلال هذا الجزء من الصورة، حيث سيبني عليه الجمهور المتلقي فيما بعد باقي أجزاء الصورة الناقصة، وبذلك فإن وسائل الإعلام بهذه الطريقة، ومن خلال توظيفها لمفهوم الصورة الذهنية تصوغ لنا واقعاً غير دقيق، أو واقعاً آخر غير الواقع الأصلي[1] .

---

(١) انظر «كيف تؤثر وسائل الإعلام..دراسة في النظريات والأساليب»، مرجع سابق، ص ص٤١-٤٢.

رابعاً: تأثير النظرة المادية المجردة على المهنية الإعلامية

نجحت وسائل الإعلام، إلى حدٍ ما، في جعل قضايا الهيئة من القضايا الأكثر جدلية في المجتمع السعودي، بل قد يصل الأمر في أحيانٍ كثيرة إلى نوعٍ من الجدلية الحادة، وذلك نتيجة التصعيد الإعلامي للأخبار المتعلقة بأخطاء أعضاء الهيئة، الذي أعطى رسالة غير مباشرة للجمهور المتلقي بأهمية ذلك النوع من الأخبار، وساهم في جعله من أولويات اهتماماته؛ وفق ما تشير إليه «نظرية ترتيب الأولويات»[1]. الأمر الذي أظهر لدى الرأي العام اهتماماً مبالغاً فيه بتلك النوعية من الأخبار؛ حتى صارت من الأخبار الأكثر قراءة ومتابعة على المستويين الشعبي والنخبوي.

وبسبب النظرة المادية البحتة لدى بعض الصحف والرغبة في مضاعفة أرباحها؛ ولو كان في ذلك مخالفة لأصول المهنية الإعلامية، نشأ لدى هذه الصحف حرص على تغطية هذا النوع من الأخبار، والاهتمام به، وإبرازه

---

(١) المرجع السابق، ص ٧ .



في الصحيفة بشتى الطرق والوسائل، مع قلة الحرص على دقة تلك المعلومات، طمعاً في زيادة مبيعاتها؛ فالصحيفة في نهاية المطاف مؤسسة تجارية تبحث عن زيادة عوائدها المالية بالدرجة الأولى، بغض النظر عن أي مصالح أو مفاسد أخرى.

وقد أخبرني مسؤول أثق به، في صحيفة سيارة يرتبط عمله بالنواحي المالية، أن الأخبار المتعلقة بأخطاء الهيئة من أكبر الفرص لمضاعفة مبيعات الصحيفة وأرباحها. هذا الحس التجاري المجرد الذي يغلب على بعض الصحف، وتقديم المصلحة المادية الخاصة على المصالح العامة للمجتمع، هو ما دفع صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز إلى تنبيه الصحف بألاّ يكون معيارها ومقصودها من النشر هو الكسب المادي، فهذا التصرف غير الوطني يؤدي إلى عدم احترام الصحيفة، ويخفض من مستواها [١].

---

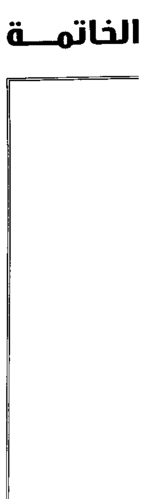
(١) صحيفة عكاظ في ٢١/٣/١٤٢٨هـ.

خامساً: القصور في الآلة الإعلامية للهيئة

هناك عامل آخر يرجع إلى الهيئة نفسها؛ ساهم في القصور المهني لدى الصحافة المحلية أثناء معالجتها لقضايا الهيئة، وهو ضعف الآلة الإعلامية لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وضعف مخرجاتها، وعدم قدرتها على مواكبة المتغيرات الإعلامية، ومحدودية استفادتها مما أفرزته تلك المتغيرات من فرص كبيرة تتيح للهيئة مزيداً من التواصل والتفاعل مع الرأي العام، وتعريفه برسالتها ومناشطها. هذا الضعف في الآلة الإعلامية نتج عنه جهلٌ بالواقع الصحيح للهيئة، وساهم في شيوع معلومات ومواقف مغلوطة عنها، سواء على مستوى المجتمع عموماً، أو على مستوى الصحف والعاملين فيها.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه قد طرأ تحسن نسبي على الأداء الإعلامي للهيئة خلال السنتين الماضيتين، وشعر المسؤولون فيها بضرورة التعامل مع وسائل الإعلام بشكل أكبر لتعديل الصورة الذهنية السلبية عن الهيئة، وإبراز الوجه الحقيقي لإنجازاتها.

الخاتمـــة





بعد المراجعة الناقدة لشواهد القصور الفكري والمهني في المعالجة الصحفية لقضايا هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأسبابه، أود أن أخلص إلى الآتي:

أولاً: سلبية التعامل الإعلامي مع قضايا الهيئة ساهمت فيها عدة متغيرات عالمية ومحلية وقعت الهيئة ضحية لها، حيث أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر على نوعية التعاطي الصحفي، وأدت إلى هذه الحالة الاستثنائية.

ثانياً: أن وقوع شيء من الخطأ من بعض أعضاء الهيئة ليس هو السبب الرئيسي والوحيد فعلاً لتلك السلبية والتصعيد الإعلامي الذي تعاني منه قضايا الهيئة مؤخراً؛ فحجم الخطأ المشار إليه لدى الهيئة لا يختلف كثيراً من الناحية الكمية عن باقي الجهات الحكومية الأخرى، إن لم

يكن أقل[1]. ومن الناحية النوعية فهو أهون بكثير من أخطاء الجهات الأخرى، ونعلم جميعاً من حال كثير من المؤسسات الحكومية وما تعانيه من إشكالات وتجاوزات ما يؤكد ذلك؛ فالمجتمع السعودي في الجملة – كما لا يخفى - تنقصه ثقافة الانضباط والالتزام بالأنظمة والتعليمات واحترامها، ويعاني من قدر كبير من العشوائية، وهذه مشكلة وطنية عامة، **لا يسوغ بحال أن نصور للرأي العام أنها مشكلة جهة دون أخرى، وإبراز جوانب منها لدى بعض الجهات دون غيرها مع المبالغة والمغالطة للحقيقة؛ فهذا تصرف مجحف، يضر بالجميع.**

ثالثاً: من الملاحظ وجود حالة من عدم الوضوح في تعاطي بعض الصحافيين مع الأخبار المتعلقة بهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفي أحيانٍ أخرى هناك نوع من المبالغة وعدم تحري الحقيقة. **وقد أدرك ذلك سمو**

(١) أكدت دراسة أكاديمية محايدة أن أخطاء الهيئة بلغت خلال عام واحد ٣٥ خطأً، مقابل أكثر من ٤٠٠٠٠٠ (أربعمئة ألف) قضية عالجتها خلال ذلك العام، انظر صحيفة الرياض في ١٤٢٩/٦/١٣هـ العدد ١٤٦٠٣.



النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الأمير نايف بن عبدالعزيز في مناسبات مختلفة، أكد فيها على أهمية أن يتلمس الإعلام الحقائق ويلتزم بها، ويتسم بالصدق والدقة، بعيداً عن التحريف أو التضخيم أو التهويل؛ فالمبالغات الزائدة عن حدها من قبل الصحافة قد تؤدي إلى نتائج عكسية في المجتمع؛ والشفافية هي المعيار المناسب للحكم على مصداقية الصحافة، وشدد سموه على ضرورة أن يكون الإعلام متأنياً مدركاً، لا يتعجل في نشر الأخبار والمعلومات قبل التأكد من حقيقتها من خلال الجهات المختصة، وطالب المسؤولين في الإعلام أن يراجعوا أمورهم، و يصححوا العمل الإعلامي، موضحاً أن الخلل في المنفذين في أجهزة الإعلام، لا في النظام الإعلامي [1] .

(١) انظر صحيفة عكاظ في ١٤٢٣/١/١٠هـ العدد ١٢٩٩٣، ووكالة الأنباء السعودية «واس» بتاريخ ١٤٢٩/٦/١٨هـ، وصحيفة الرياض في ١٤٢٩/٥/٢٥هـ العدد ١٤٥٨٥، وصحيفة عكاظ في ١٤٢٨/٣/٢١هـ، وصحيفة الرياض ١٤٢٨/٥/٢هـ، وصحيفة الاقتصادية في١٤٢٧/٨/٢٩هـ العدد ٤٧٢٩، وصحيفة الوطن في ١٤٢٧/٥/١٢هـ العدد ٢٠٧٨.

رابعاً: مع ما ذكرناه من واقع سلبي لبعض الصحف المحلية، فإنه لازالت هناك إمكانية كبيرة للتأثير الإيجابي على وسائل الإعلام المحلي، والحد من سلبياتها، والواقع يشهد بذلك.

خامساً: مراسلو الصحف لهم تأثير كبير على مضمون الأخبار، وتوجهها، وقد يكونون أحياناً أهم من الصحيفة نفسها، بينما ينحصر الدور الأكبر لإدارة الصحيفة في قضية النشر من عدمه[1]، والأمور الشكلية المتعلقة به؛ كعنوان الخبر والمساحة المخصصة له، ومكان النشر، وهل يشار إليه في الصفحة الأولى أم لا؟ **فعندما تغير مراسلا**

---

(١) كان يوم الاثنين الموافق ١٦ جمادى الأولى ١٤٣٠هـ يوماً حافلاً بتوصيات جوهرية هادفة تبناها مجلس الشورى لرئاسة هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ فقد أوصى المجلس بزيادة قدرها ٢٠٪ لرواتب العاملين في الميدان من منسوبي الهيئة، والرفع للجهات المعينة بزيادة وظائف الرئاسة، والتوصية بإحداث وظائف نسائية في الهيئة، وغيرها من التوصيات الهامة، لكن مراسل صحيفة الوطن التي صدرت اليوم التالي (١٤٣٠/٥/١٧هـ بعددها رقم ٣١٤٧) اختزلت هذه التوصيات الكبيرة في عنوان مريب حمل الكلمات التالية:(رئيس لجنة في الشورى يحذر من خلوة رجال الهيئة بالنساء)!! تعليقاً من المحرر على مناقشة مجلس الشورى للتقرير السنوي للهيئة.
يقول أحد أعضاء مجلس الشورى في حديث شخصي للمؤلف على ذلك بقوله: (شيء غريب جداً أن تُغيّب الحقائق والمهنية وتُختزل أعمال مجلس الشورى وقراراته في مثل هذا العرض المُضلّل).



صحيفتي عكاظ والرياض، حصل تغير جوهري في نوعية الأخبار المتعلقة بالحادثة، واتجهت نحو تحري الدقة في النقل والموضوعية في الطرح، وهذا يبين مدى تأثير الصحفي على نوعية المادة الصحفية مهما كانت الصحيفة التي يعمل فيها، كما يشير إلى مدى جدوى حسن التواصل مع الصحفيين.

سادساً: الصورة الذهنية للهيئة لدى الصحف، والموقف الفكري من دورها، والآراء الشخصية حول تفاصيل قضاياها ... كل ذلك له تأثير بالغ الأهمية على نوعية التعاطي الصحفي مع قضايا الهيئة. وهذا العامل يعد إشكالية مهنية جوهرية؛ إذ يفترض أن تلتزم الصحف بالحيادية في طرحها، **وألاّ تتجاوز في تغطيتها الصحفية لأي حدث حدود المعلومة الصحيحة ودلالاتها دون الآراء والانطباعات الشخصية أو المواقف الفكرية.**

سابعاً: الأخبار المنشورة عن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لاسيما المتعلق منها بأخطاء أعضاء

الهيئة، **ينقصها بدرجة كبيرة الدقة اللازمة، ومصداقية تفاصيلها في الجملة ضعيفة**، وهذا الأمر تجاوز كونه حالات فردية إلى أن أصبح حالة عامة في الصحافة المحلية.

فهذا كاتب صحفي شهير يؤكد عدم دقة ما ينشر عن الهيئة فيقول «..**نسبة كبيرة من الأخطاء التي يتم نشرها عن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ليست دقيقة، وفيها حلقة غائبة دائماً**..» [1]. والمعنى نفسه يؤكده كاتب آخر له وزنه في الوسط الصحفي، إذ يقول: «**كثير من القصص والأخبار السلبية التي تروى وتنشر حول أعمال ونشاطات رجال الهيئة فيها مبالغة وتفتقد للمصداقية والموضوعية**..»[2].

ثامناً: هناك استهداف من بعض الإعلاميين للهيئة، وتصيد لأخطائها ساهم في هذه الحالة المرضية، وأكد ذلك الأمير نايف كما سبقت الإشارة إليه[3].

---

(١) صالح الشيحي: صحيفة الوطن بتاريخ ١٧/٧/١٤٢٧هـ

(٢) خالد السليمان، صحيفة عكاظ بتاريخ ١٩/٧/١٤٢٧هـ

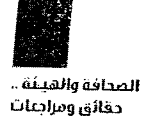
(٣) انظر الهامش (١) ص ٩٢.



تاسعاً: من العدل أن نقول إن الصحف ليست في مستوىً واحد في تحري الموضوعية، فهناك من يغلب عليه تحري الموضوعية في الطرح، ويدقق في مصداقية المعلومات، ولا يسعى إلى الإثارة على حساب الحقيقة، وهناك العكس.

عاشراً: أداء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بحاجة ماسة إلى التطوير المستمر، ومواكبة المتغيرات المجتمعية، ليس لأن لديها قصوراً غير موجود لدى باقي الأجهزة الحكومية، ولكن لأن عملها حساس، ويرتبط بمطامع ومكاسب فكرية وثقافية مختلفة، وتكتنفه عدة عوامل مؤثرة على المستوى المحلي والعالمي، كما أن هناك من يتصيد أخطاءها لتحقيق انتصارات فكرية. ذلك وغيره يستدعي مزيداً من العناية والحرص على جودة أدائها العام.

حادي عشر: الخصومة الفكرية حول الهيئة وقضاياها، تعود في جانب مهم منها إلى أن التعاطي مع قضاياها رمزي، يتجاوز حدود مفردات القضايا والمشكلات بذاتها، ويتعامل مع الهيئة على أنها رمز مهم للتيار الإسلامي في



المملكة، وتهميشه وإضعافه يحققان مكاسب استراتيجية على مستوى الصراع الفكري، وبالتالي فالمسألة أكبر من كونها رفض سلوك سلبي معين صدر من بعض أعضاء الهيئة يحتاج إلى تصحيح ومعالجة.

ثاني عشر: موقف الصحافة المحلية غير الموضوعي من أخطاء الهيئة ساهم في تدعيم وتعزيز الصورة المشوهة عن المملكة ومؤسساتها العامة لدى الغرب، وما تنشره من أخبار غير دقيقة ومتحيزة أحياناً يعد أحد أهم مصادر تلك الصورة المشوهة لدى الغرب، مع أن الواجب الوطني يفرض على الصحافة أن تقوم بإصلاح الخطأ باعتدال دون تضخيم أو تعميم، مع ضرورة تصحيح صورتنا لدى الآخرين، ووضع الأمور في نصابها الصحيح.

وبعد ... فالآمال المعقودة على الصحافة - لاسيما خلال هذه الفترة المهمة والحساسة - أن تكون معالجاتها الصحفية للقضايا المحلية أكثر موضوعية وحيادية، وأن



تنطلق فيها من المصالح العامة للوطن، بعيداً عن المصالح الفئوية الخاصة، وأن تترفع عن التوظيف الفكري للأحداث والوقائع المختلفة، وتتعامل بمسؤولية أكبر مع الثقة الممنوحة لها لتؤدي دورها الوطني المنوط بها في تنمية الوعي المجتمعي، وتثقيف الرأي العام وتوجيهه، وكشف نواحي الفساد المختلفة، والسعي لتقليلها وتحجيمها ... وكلنا أمل أن تكون صحافتنا على قدر المسؤولية، وتحقق للوطن هذا الدور المنتظر.

موضوع هذا الإصدار لا يكتسب أهميته من القصور المهني الغريب الذي ظهر في صحافتنا المحلية في معالجتها للقضايا المتعلقة بجهاز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فحسب، بل في التشخيص النقدي الموضوعي والجريء لأسباب هذا القصور، وبخاصة في جانبه الفكري الأيديولوجي وتناغمه مع الرؤى الغريبة على ديننا وثقافتنا وقيم مجتمعنا السعودي المحافظ. وهو إذ يعرض لأسباب القصور في المعالجة الصحفية لقضايا الهيئة في جانبيها الفكري والمهني مدعومة بالأدلة والشواهد، إنما يشخص واقعاً مريراً، يرسم صورة لا تسُرُّ كل غيور على دينه ووطنه.

الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هي إحدى مؤسسات الدولة الشرعية، التي تحظى بقبول المواطنين داخل المملكة وارتياح المسلمين خارجها، والمعالجة الإعلامية لها لا بد أن تؤمن برسالتها وتدرك أثرها قبل أن تتعامل معها كواحدة من المؤسسات الخدمية العامة في المجتمع.

ردمك: ٦٠-٩٨٠٤-٩-٢